



قسم: اللغة والأدب العربي

التخصص: لسانيات تطبيقية

النقد المعجمي العربي القديم

دراسة في المعايير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر

إشراف الأستاذ:

- أ / حسين بوشنب

إعداد الطالب:

- عيسى سعيدي

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة	أ. إلياس جوادي
مشرفا ومقررا	جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة	أ. حسين بوشنب
عضوا مناقشا	جامعة أكلي محمد أولحاج- البويرة	أ. رشيد عزي

السنة الجامعية: 2026/2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ أَوْزَعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَلَدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ
صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دُرِّيَّتِي إِنَّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾

سورة الأحقاف: الآية 15

إهداء

إلى مُحِبِّي لغة الضَّاد أينما كانوا.

إلى كلِّ باحث يسعى لخدمة اللّغة العربيّة والدُّود عنها.

إلى كلِّ من كان له أثر طيّب في حياتي.

إلى كلِّ من شاركني خدمة الوطن، وكان رفيقاً لي في السَّلاح.

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع، راجياً من الله العليّ القدير أن يجعله لنا ذخراً إلى

يوم لقائه، وهو راضٍ عنّا.

آمين.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بحمده تتم الصّالحات، والصّلاة والسّلام على أفصح من نطق بالضّاد.

أتقدّم بخالص الشّكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف "حسين بوشنب"، الذي أنار بعلمه وسموّ خلقه طريق هذا البحث مذ أن كان فكرة، فكان له بذلك الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل.

كما أتقدّم بالشّكر إلى جميع أساتذتي الكرام الذين أسهموا في تكويني العلمي، وأخصّ بالذّكر منهم أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقراءة هذا العمل وتقويمه.

ولا يفوتني أن أُعبّر عن عميق امتناني لأفراد عائلتي، على دعمهم المتواصل وصبرهم الجميل.

لكم جميعاً أسمى عبارات الشّكر والعرفان.

مقدمة

يُعدّ تأليف المعاجم في التّراث العربي أحد أهمّ مظاهر عناية العرب بلغتهم، وعملاً جليلاً تضافرت فيه جهود العلماء طيلة قرون، إذ عمدوا إلى جمع مفردات اللّغة وتدوينها ووضع الشّروح التي تُبين عن معانيها من أجل حفظ اللّغة العربيّة من خطر التحريف والضّياح، فظهرت بذلك العديد من المعاجم اللّغويّة التي تعدّدت مناهجها وتوّعت أساليب وضعها خدمة للّسان الذي نزل به القرآن الكريم.

ولم يقف جهد العلماء عند حدّ الجمع والتّدوين بل تعدّاه إلى النّظر في هذه المُصنّفات، وتناولها بالدراسة والتمحيص، فظهر بذلك درس لغوي رافق تأليف المعاجم عني فيه أصحابه بنقد المعاجم ودراستها والوقوف على مواطن إجادتها وتثمينها، مع الإشارة إلى هفواتها والعمل على إصلاح خللها وسدّ ثغراتها.

ولقد ظهرت في العصر الحديث العديد من الدّراسات التي أخذ أصحابها على عاتقهم مهمّة دراسة المعاجم العربيّة والتّأريخ لنشأتها وتطوّرها، أمّا تناول ذلك الجهد النّقدي الذي رافق تأليفها قديماً فقد قلّ تناوله، وإفراد مؤلّفات تعنى به، حيث اقتصر حضوره غالباً على إشارات متناثرة وملاحظات عابرة دون دراسة مستقلّة تستجلي أبعاده وتكشف عن معايير.

وعليه ارتأينا القيام بالبحث عن ماهية النّقد المعجمي المصاحب لتأليف المعاجم العربيّة القديمة، فجاءت هذه المذكرة تحت عنوان: **النّقد المعجمي العربي القديم (دراسة في المعايير)**، لنُميّط من خلال هذا العنوان اللّثام عن جانب مهمّ من الدّرس اللّغوي العربي القديم، مع إبراز دوره في النهوض بالصّناعة المعجميّة القديمة.

وترجع أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى اعتبارات علميّة مُتعدّدة، يأتي في مقدّمتها ما يكتنف ميدان النّقد المعجمي من نقص في الدّراسات التي تتناوله بوصفه مجالا مستقلاً قائماً على معايير

واضحة، وما له من أهميّة في توجيه العمل المعجمي وتقويمه، وكذلك إحساسنا بضرورة قراءة التراث اللغوي العربي والكشف عن منهج القدماء في دراسة المعاجم ونقدها من أجل استثمار ذلك في تطوير البحث المعجمي الحديث.

وتتمحور إشكالية هذه الدّراسة حول الكشف عن طبيعة النّقد المعجمي الذي رافق نشأة المعاجم العربيّة القديمة وتطوّرها، إذ لم يكن هذا النّقد منفصلاً عن حركة التّأليف، بل تداخل معها وأسهم في توجيهها، ومن ثمّ يطرح هذا البحث جملة من التّساؤلات نوجزها في الآتي:

- ما طبيعة النّقد المعجمي الذي رافق تأليف المعاجم العربيّة القديمة؟

- وماهي المعايير التي اعتمد عليها النّقاد في دراسة المعاجم وتقويمها؟

واخترنا لهذه الدّراسة المنهج المناسب الذي يمكّننا من تناول الموضوع، فاتّبعنا في ذلك المنهج الوصفي القائم على تتبّع النّصوص النّقدية في مصادرها الأصليّة، وتحليلها واستنباط المعايير الكامنة فيها مع الاستعانة بالمنهج التّاريخي عند الحاجة لإيضاح دور النّقد في تطوّر المعاجم العربيّة القديمة. أمّا بالنسبة لأهمّ المصادر التي اعتمدنا عليها في مقدّمتها كتاب (المعجم العربي نشأته وتطوّره) لحسين نصّار الذي احتوى بين دفتيه العديد من الإشارات النّقدية، وكتاب (تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم) لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي الذي خصّص الباب الخامس من مؤلّفه للحديث عن أثر التداخل في النّقد المعجمي، ودفعنا قلّة المراجع التي تناولت موضوع النّقد المعجمي للعودة إلى العديد من المعاجم العربيّة القديمة من أجل الوقوف على أقوال مؤلّفيها، واستخلاص منهجهم في نقد معاجم سابقهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى فصلين، جاء الفصل الأوّل تحت عنوان: تأليف المعاجم ونقدها عند قدماء العرب، تحدثت فيه عن مراحل نشأة المعجم العربي منذ ظهور الإرهاصات الأولى لاهتمام العرب بشرح الألفاظ إلى غاية تأليف أوّل معجم عربي، ثمّ انتقلت للحديث عن مفهوم النّقد

المعجمي وأهمّ مظاهره وتجليّاته عند قدماء العرب، أمّا الفصل الثاني الذي جاء بعنوان: معايير النّقد المعجمي القديم، فقد تناولت فيه جملة من المعايير التي اعتمدها العلماء في نقد المعاجم، وذيّلت هذه الدّراسة بخاتمة جمعت فيها أهمّ النّتائج.

ولم يخلُ هذا البحث من صعوبات واجهت مسيرته منذ بدايته، لعلّ أبرزها تفرّق المادّة العلميّة المتعلّقة بالنّقد المعجمي في بطون المصادر التراثيّة، ممّا استلزم جهدا ووقتا في تتبّعها وجمع شتاتها من مظانّها المختلفة، كما أنّ غياب الدّراسات المستقلّة التي تعالج المعايير النّقديّة بصورة مباشرة زاد من صعوبة ضبطها واستخلاصها.

وفي الختام أرجو أن تُسهم هذه الدّراسة -ولو بقدر يسير- في الكشف عن جانب مهمّ من تراثنا اللّغوي، وأن تفتح الباب لمزيد من الدّراسات في هذا المجال الحيوي خدمة للّغة العربيّة وعلومها.

الفصل الأول:

تأليف المعاجم ونقدها عند العرب

- 1- نشأة المعجم العربي
- 2- تعريف النّقد المعجمي
- 3- النّقد المعجمي العربي القديم
- 4- مظاهر في تأليف المعاجم العربيّة ونقدها

ترخر المكتبة العربية بعديد المعاجم اللغوية التراثية التي تُظهر جانباً هاماً من جوانب عناية العرب بلغتهم، إذ سعى علماء العربية منذ بداية جمع اللغة وتدوينها إلى وضع مُصنّفات تجمع مفردات اللغة وتُبيّن عن معانيها.

وتجلّت بداية هذا الجهد في صورة رسائل لغوية جُمع في كلّ واحدة منها عدداً من المفردات الخاصة بموضوع معيّن، فافتقرت بذلك مفردات اللغة في رسائل شتّى، وبقي التأليف على هذا النهج إلى أن جاء "الخليل بن أحمد الفراهيدي" في القرن الثاني للهجرة وابتدع فكرة المعجم بمحاولته حصر مفردات اللغة في مؤلف واحد سمّاه (العين) أول الحروف التي أقام عليها ترتيبه الصوتي للمعجم. لتتوالى بعده النّصانيف مع تمايز أصحابها بين مُقلِّدٍ مُتَّبِعٍ وناقِدٍ مُبْتَدِعٍ، فهذا يقتصر على الجمهور من الكلام*، وذلك يريد تهذيب اللغة، وآخر يلتمس الصّاح لمعجمه، ومنهم من سعى لجعل من معجمه عاباً زاخراً وبحراً محيطاً باللغة، وعلى الرّغم من تباين مناهجهم واختلاف رؤاهم ونقد اللاحق منهم لسابقه، إلّا أن جهودهم تضافرت وغاياتهم اتّحدت في خدمة اللغة العربية، فإلى له من شرف ويا لها من مكرّمة.

1- نشأة المعجم العربي:

احتلّ العرب في مجال الدّراسات اللّغوية وخاصة تأليف المعاجم مكانة مرموقة بين الأمم، إذ كانوا سباقين لوضع فكرة المعاجم اللّغوية العامّة وتطبيقها، ولكن هذا لا يعني أنّ الأمم الأخرى لم تكن لها محاولات لوضع كتب تشرح فيها مفردات لغتها، إذ عرفت بعض الحضارات القديمة هذا النوع من التأليف قبل العرب، «فقد ألّفت أمم كثيرة في هذا الفرع من المعرفة الكثير من المعاجم حفاظاً على لغتها، وتفسيراً لبعض مفرداتها الغامضة. ولم تكن معاجم بالمعنى المفهوم الآن وإنّما

* الجمهور من الكلام: المألوف والشائع في الاستعمال.

كانت رسائل تضمّ قوائم الكلمات الصّعبة والأجنبية والنادرة»⁽¹⁾، وهذا ما سبقت به الحضارات الأخرى العرب، أمّا تأليف كتاب يحصر مفردات اللّغة ويضع لها الشّروح وينظّمها وفق ترتيب معيّن، فهذا ما لم تسبق به أمة العرب.

كما أنّ ما يميّز التّأليف المعجمي العربي قديماً هو ذلك الابتكار والتّجديد والتّعّدّد في طرق وضع المعاجم، إذ لم ييسر علماء العربيّة على منهج واحد في ترتيب معاجمهم، بل تعدّدت طرائق ترتيبها حتّى كادت أن تستوفي جميع الاحتمالات الممكنة.

وكانت هذه الثّورة الفكريّة عند العرب في مجال تأليف المعاجم وصناعتها، منارة أضاءت طريق علماء الغرب، وبوصلة ساروا على هُداها أثناء تأليف معاجمهم، إذ تُعدّ المعاجم العربيّة القديمة أصولاً للمعاجم التي ألّفها المستشرقون لدرجة أنّ مصنّفيها حذوا في تصنيفها حذو مصنّفي المعاجم العربيّة ونهجهم في التّصنيف حذو النّعل بالنّعل⁽²⁾، وهذا بشهادة علماء الغرب أنفسهم.

وإذا كانت هذه المكانة الزّائدة التي بلغها العرب في صناعة المعجم قديماً تعكس عمق وعيهم اللّغوي وحرصهم على حفظ لغتهم، فإنّها تثير في الوقت نفسه تساؤلاً جوهرياً حول الدّوافع التي وقفت وراء هذا الجهد الكبير، حيث أنّ تأليف المعاجم عند العرب لم يكن عملاً عرضياً بل جاء استجابة لحاجات ملّحة فرضها الواقع الدّيني والعلمي والاجتماعي. ومن ثمّ فإنّ الوقوف على أسباب تأليف المعاجم عند العرب يعدّ مدخلاً أساسياً لفهم طبيعة هذا النّشاط، والكشف عن العوامل التي أسهمت في تطوّره.

(1) - يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، ط1، دار الجيل، بيروت 1991، ص21.

(2) - ينظر، رينهارت بيتر آن دُوزي Reinhart Pieter Anne Dozy، تكملة المعاجم العربيّة، ج1، تر: محمد سليم النعيمي، دار الرّشيد للنشر، العراق 1980، ص14.

1-1- دوافع تأليف المعاجم عند العرب:

ترجع أسباب نشأة المعاجم عند العرب وعنايتهم الشديدة بها إلى عدّة دوافع يمكن تلخيصها فيما يلي:

1-1-1- الدافع الديني:

يرتبط ظهور علوم العربيّة وفي مقدّمتها صناعة المعاجم ارتباطاً وثيقاً بالدافع الديني الذي حرّك العرب للعناية بلغتهم، حيث أحدث الإسلام نقلة نوعيّة في حياة العرب وتفكيرهم، وشكّل القرآن الكريم الذي نزل على رسول الإسلام محمّد صلى الله عليه وسلّم المنطلق الأساس لنشأة علوم العربيّة، إذ نزل «بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ»⁽¹⁾، فكان فهم ألفاظه واستيعاب دلالاته ضرورة دينيّة لا غنى عنها.

ودفع هذا الاهتمام بالقرآن الكريم العلماء في وقت مُبكر إلى العناية بشرح غريبه، وتتبع وجوه معانيه، حتى لا يقع اللّحن أو سوء الفهم في كلام الله، لأنّ القرآن الكريم «وُضِّفَ للتعبير عن مضامينه...معجماً له مفرداته وتراكيبه ودلالاته واستعمالاته اللّغويّة الخاصّة»⁽²⁾، ومن هنا نشأت علوم مرتبطة به مثل علم التفسير، وظهرت كتب غريب القرآن لشرح ما استغلق على النّاس فهمه وازداد الاهتمام بجمع اللّغة وتقعيدها حفاظاً على النّص القرآني من التّحريف وضماناً لفهمه على الوجه الصّحيح.

وإذا كان القرآن الكريم هو الدّافع الأوّل لانبثاق علوم العربيّة وبداية اهتمام العرب بشرح معاني المفردات، فإنّ الحديث النبوي الشريف وباعتباره المصدر الثّاني للتّشريع الإسلامي -بعد القرآن- جاء ليعزّز هذا الاتجاه ويعمّقه، لما يتضمّنه من ألفاظ عربيّة فصيحة قد تخفى دلالاتها على كثير من النّاس، خاصّة مع اتّساع رقعة الإسلام ودخول غير العرب فيه.

(1) - سورة الشعراء: الآية 195.

(2) - عبد العلي الودغيري، القاموسيّة العربيّة الحديثة بين تنمية الفصحى وتحديث القاموس والتّأريخ للمعجم، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019، ص192.

فكان لزاماً على العلماء شرح غريب الحديث وبيان معانيه، فخصّصوا مصنفات تعنى بشرح غريب ألفاظ الحديث، وكانت هذه المؤلفات بالإضافة إلى كتب غريب القرآن من بين أهم المصادر التي اعتمد عليها اللغويون في دراساتهم وبناء معاجمهم.

ويتبين من هذا أنّ الدافع الديني كان القوة المحركة لنشأة علوم اللغة العربية وتطورها، إذ ارتبطت هذه العلوم بخدمة النصوص الشرعية وفهمها وصونها من التحريف، ويتجلى تأثير هذا الدافع بوضوح في نشأة المعاجم التي جاءت استجابة للحاجة الملحة لجمع ألفاظ اللغة وضبط معانيها صوناً للسان الذي نزل به القرآن الكريم وحفظاً لدلالات الحديث النبوي من التحريف أو الضياع.

1-1-2- الدافع اللغوي:

يُمثل المعجم العربي وجهاً مُشرقاً من أوجه عناية العرب بلغتهم وصونها من خطر اللحن الذي أخذ يُهدّد العربية بعد اتّساع رقعة الإسلام واختلاط العرب بالعجم، إذ تنبّه العلماء إلى ضرورة تدارك الأمر عن طريق جمع اللغة وحفظها في صورتها النقية قبل أن يطالها التحريف أو التغيّر. ومن هنا اتجهت جهود العلماء الأوائل إلى استقصاء الألفاظ من منابعها الأصلية، معتمدين على مشافهة الأعراب الخُالص في البوادي التي لم يطأها اللحن بعد، ومع تراكم حجم المادّة التي جُمعت ظهرت الحاجة إلى تنظيمها وضبطها في صورة تيسّر الإفادة منها، فكان ذلك من أبرز العوامل التي أسهمت في نشأة المعجم العربي.

1-1-3- الدافع التعليمي:

لا غنى لمتعلّم اللغة من الوقوف على معاني مفرداتها واستخداماتها الصحيحة في التراكيب المختلفة، وهذه النقطة كانت ماثلة في فكر علماء اللغة قديماً أثناء جمع اللغة وتدوينها، حيث ظهرت ضرورة تعليم اللغة وتعلّمها مع توسّع الدولة الإسلاميّة، ودخول العجم الإسلام وحاجتهم إلى تعلّم

اللغة وإدراك معانيها من أجل فهم تعاليم الشريعة الإسلامية وتلاوة القرآن على أحسن وجه، فكان المعجم أداة تعليمية تُعين على شرح الألفاظ وبيان معانيها وتقريبها إلى الأذهان.

ولقد اضطلع علماء العربية بدور محوري في هذا المجال، إذ تحرّوا جمع اللغة من مصادرها الموثوقة ورتّبوها وفق مناهج متعدّدة تسهّل الوصول إليها، كما حرصوا على الشرح والتمثيل بالشواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره، وهذا كلّ من أجل تبسيط المادّة اللغوية وتقريبها للمتعلّمين.

1-2- مراحل نشأة المعجم العربي وتطوّره:

مرّ التأليف المعجمي العربي بعدّة مراحل حتى اكتمل ونضجت فكرة المعجم عند علماء العرب وتجلّت البدايات الأولى في صورة تساؤلات عن معاني الألفاظ الغريبة الواردة في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ثمّ ما لبثت أن تطوّرت إلى جهود فردية في تفسير الغريب، قبل أن تتبلور في مرحلة لاحقة بظهور عدّة رسائل لغوية اختصّ كلّ منها في موضوع معيّن.

ومع تراكم الجهود تهيّأت الأرضية لظهور المعجم العربي، إذ «كانت هذه الرسائل الصّغيرة هي الخطوات الأولى التي مهّدت السبيل لظهور المعاجم، وكان لها أثر كبير فيها»⁽¹⁾، لأن جميع المعجميين اعتمدوا على ما جاء فيها من أقوال، حيث وجدوا فيها مادّة لغوية خام تحتاج إلى ترتيب وتنظيم معيّن، فافتتح "الخليل بن أحمد الفراهيدي" المجال بتأليفه لكتاب (العين) كأول معجم عربي واضعاً به الأسس الأولى للصّناعة المعجمية العربية، ومن هنا يمكن تتبّع نشأة المعجم العربي عبر جملة من المحطّات الأساسيّة التي شكّلت مسار تطوّره وانتقاله من البدايات البسيطة إلى مرحلة النّضج والنّقيد.

(1) -حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ج1، ط4، دار مصر للطباعة، القاهرة 1988، ص30.

1-2-1- الإرهاصات الأولى لاهتمام العرب بشرح الألفاظ:

تعود بدايات اهتمام العرب بشرح معاني المفردات إلى الفترة الأولى لظهور الإسلام، وفي حياة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم الذي كان مرجع صحابته -وهم أفصح العرب- لمعرفة ما أشكل عليهم فهمه من الألفاظ، حيث تذكر المصادر بعض الروايات التي ثبت فيها شرح الرسول صلى الله عليه وسلم لبعض مفردات اللغة.

جاء في (الجامع الكبير) للترمذي⁽¹⁾ (ت279هـ) «عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقاً، وَإِنَّ أَبْعَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِساً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الثَّرَثَارُونَ وَالْمُتَشَدِّقُونَ وَالْمُتَقَبِّحُونَ)) قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ عَلِمْنَا الثَّرَثَارُونَ وَالْمُتَشَدِّقُونَ، فَمَا الْمُتَقَبِّحُونَ؟ قَالَ: ((الْمُتَكَبِّرُونَ))»⁽¹⁾، فالصحابة رضوان الله عليهم فهموا معنى الثرثرين والمتشدين، وغاب عنهم إدراك معنى المتقبحين، فلم يتخرجوا في سؤال الرسول صلى الله عليه وسلم، حرصاً منهم على أمور دينهم، ليجيبهم صلوات الله عليه وسلم مُبيناً لهم بأن المتقبحين المتكبرين، وكان هذا هو نهج الصحابة في السؤال عن كل لفظة لم يدركوا معناها.

وسأل رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَهْلُ النَّارِ؟ قَالَ: كُلُّ شَدِيدِ قَعْبَرِيٍّ، قِيلَ: وَمَا الْقَعْبَرِيُّ؟ قَالَ: الشَّدِيدُ عَلَى الْأَهْلِ، الشَّدِيدُ عَلَى الْعَشِيرَةِ، الشَّدِيدُ عَلَى الصَّاحِبِ»⁽²⁾، وروي عن الرسول صلى الله عليه وسلم «أنه قال لأبي تميمة الهجيمي: إياك والمخيلة فقال يا رسول الله، نحن قوم

(1)- محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، ج3، تح: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996، ص545.

(2)- مجد الدين المبارك بن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج4، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت 1979، ص86.

عرب، فما المخيلة؟ فقال صلى الله عليه وسلم: سبل الإزار»⁽¹⁾، وهي أن يمشي الرجل وقد أفضل من إزاره، وإنما يفعل ذلك من المخيلة وهي الكبر والعجب والخيلاء.

وتظهر هذه الأدلة أن العرب في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن لهم إمام بجميع مفردات اللغة بالرغم مما كانوا عليه من الفصاحة، فاحتاجوا إلى شرح ما أبهم عليهم، ويرجع هذا القصور عندهم إلى تعدد لهجات العرب، ومجيء الإسلام بالعديد من الألفاظ التي تفاوتت العرب في معرفة معناها، خاصة بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم واختلاط العرب بالعجم.

ولقد استوقفت معاني بعض ألفاظ القرآن حتى كبار الصحابة-رضوان الله عليهم- فلم يدركوا معناها، وهم أقرب الناس إلى عصر التنزيل وأفهمهم للسان العرب، فهذا "أبو بكر الصديق" (ت13هـ) يُسأل «عن قوله: ﴿وَفُكِّهَةٌ وَأَبَّا﴾»، فقال: أيُّ سماءٍ تُظَلُّني أو أيُّ أرضٍ تُقَلُّني إن أنا قُلتُ في كتاب الله ما لا أعلم»⁽²⁾، فأبو بكر الصديق لم يجب السائل عن معنى هذه الآية مخافة الخطأ في تفسيرها فأعرض عن الحديث فيما لا يعلم، ويقرأ "عمر بن الخطاب" (ت23هـ) نفس الآية وهو على المنبر «فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأبُّ*؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو الكلف يا عمر»⁽³⁾ ولم يعرف معناه.

ولم يتحرّج عمر يوماً وهو أمير المؤمنين وقد اعتلى المنبر من سؤال الناس عن معنى آية في سورة النحل قائلاً: «ما تقولون في قول الله عز وجل ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾»، فسكت الناس، فقال

(1)- محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللغة والأدب، ج2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة 1997، ص213.

(2)- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1984، ص4.

* الأبُّ: ما أنبتت الأرض مما تأكله الدواب ولا يأكله الناس. ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، ج8، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت 1998، ص325.

(3)- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج2، ص4.

شيخ من بني هذيل: هي لغتنا يا أمير المؤمنين، التخوّف التتقّص... فقال عمر: أتعرف العرب ذلك في أشعارهم؟ قال: نعم قال شاعرنا أبو كبير الهذلي يصف ناقة تتقّص السّير سنامها بعد تمكّنه واكتنازه:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكاً قِرْدًا كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّقْنُ*

فقال عمر: يا أيها النّاس عليكم بديوانكم شعر الجاهليّة، فإنّه فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم⁽¹⁾ وهذا التوجيه من عمر رضي الله عنه لقي من يجسّده فيما بعد، حيث اعتمد المُفسّرون على شعر العرب في شرح غريب القرآن.

ويتّضح من خلال هذا الأثر أن بعض ألفاظ القرآن لم تكن واضحة الدلالة عند جميع العرب ممّا استدعى الرجوع إلى اللهجات العربيّة والاستشهاد بالشّعْر لفهمها، ومن هنا برزت الحاجة إلى منهج أوضح في تفسير غريب القرآن قائم على الاستقراء اللّغوي والاستشهاد بكلام العرب. ولقد ظهر هذا المنهج بصورة جليّة مع "عبد الله بن عباس" (ت 68هـ)، الذي حمل لواء تفسير القرآن فلُقّب بترجمان القرآن وحبر الأمة، وكان مقصد النّاس ومرجعهم لفهم ما أغلق عليهم من كتاب الله تعالى.

وممّا يُروى عنه وعن منهجه في التّفسير، أنّه كان له مجلس يجيب النّاس فيه عن غريب القرآن، فتقدّم منه "نافع ابن الأزرق" و"جدة ابن عويمر" وطلبا منه تفسير آيات من القرآن على أن يُردف تفسيره بالدليل والحجّة من كلام العرب، «فقال نافع: أخبرني عن قول الله تعالى: ﴿عَنِ الْيَمِينِ

(1) - محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج10، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1964، ص111.

* - أي أنّ رحل النّاقة أخذ وتتقّص من سنامها المُتلبّد كما يأخذ المبرد وينقص من عود الخشب.

وَعَنْ الشِّمَالِ عَزِينَ^(١)، قال: العزون: الحلق الرقاق، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم أما سمعت عُيَيْدَ بن الأَبْرَصِ وهو يقول:

فَجَاؤُوا يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّى
يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عَزِينَا

...قال أخبرني عن قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾، قال في اعتدال واستقامة⁽¹⁾، ثم أردف "ابن عباس" تفسيره ببيت من الشعر.

واستمر "نافع بن الأزرق" يسأل و"ابن عباس" يجيب مُفسِّراً ومُستشهداً على صحة شرحه بشعر العرب، حتى فاقت المسائل التي تناولاها المئتين، وتبرز أهمية هذه المسائل في كونها تمثل لوناً مبكراً من ألوان التفسير اللغوي، حرص فيه "ابن عباس" على ربط دلالة اللفظ باستعماله في كلام العرب وأسهمت هذه الطريقة في ترسيخ مبدأ الاحتجاج بالشعر العربي لفهم غريب القرآن.

كما اعتمد "ابن عباس" في شرح غريب القرآن -بالإضافة إلى الشعر- على كلام العرب، فيقول عن نفسه: «كنت لا أدري ما فاطر السماوات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر فقال أحدهما: أنا فطرته، يقول: أنا ابتدأْتُها»⁽²⁾، فكلام العرب شعره ونثره كله حجة إذا كان للفصحاء منهم، وهو ما سيصبح لاحقاً أساساً من أسس بناء المعجم العربي.

وتكشف هذه المسائل عن وعي مبكر بإشكالية الغريب وضرورة ضبط معانيه، الأمر الذي مهد لظهور المصنّفات في غريب القرآن والحديث، ودفع العلماء فيما بعد إلى جمع اللغة ومشاهدة الأعراب وتأليف الرسائل تمهيداً لظهور المعاجم العربية.

(1) - جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ج 2، ص 68-69.

(2) - نفسه، ص 4.

1-2-2- جمع اللّغة وتمهيد الطريق لظهور المعاجم:

زاد توسّع الدولة الإسلاميّة ودخل في دين الله أناس من أمم مختلفة فاحتاجوا إلى تعلّم العربيّة وخالط العرب العجم فظهر اللّحن في كلام النّاس، ووصل صدهاء إلى القرآن الكريم، فحرّ ذلك في نفوس العلماء، وهم يرون ألسنة العرب تتغيّر وفهمهم للقرآن وكلام آبائهم يتراجع، فما كان منهم إلّا أن عمدوا إلى كلام العرب يجمعونه من منابعه قبل أن ينضب ويدوّنونه في رسائل حتى يحفظ. وتجلّت عناية العلماء بجمع اللّغة من خلال رحلاتهم إلى البوادي، حيث قصدوا القبائل التي سلم لسانها من اللّحن، فأخذوا عنها مفردات اللّغة ومعانيها وأساليبها في الاستعمال، كما لجأوا إلى الأعراب الذين قصدوا المدينة ونهلوا منهم اللّغة الفصيحة، وهذا كلّه صوناً للسان العرب. ولقد مرّ جمع اللّغة عند العرب منذ بداية تدوينها إلى زمن ظهور أوّل معجم عربي بمراحل ثلاث⁽¹⁾ وهي:

المرحلة الأولى: جمع الكلمات بدون أي منهجيّة في الترتيب:

عمل العلماء في هذه المرحلة على تدوين ما سُمع عن فصحاء العرب بدون اتّباع أي منهجيّة في الترتيب إلّا ترتيب السّماع، فكانت المادّة اللّغويّة تقيّد كما تُتلقّى دون إخضاعها لنظام تصنيفي واضح، فالعالم قد يسمع كلمة في وصف الخيل فيدوّنّها، ثمّ يسمع كلمة في اسم السيف وأخرى في الزرع والنّبات وغيرها، فيدوّن كلّ ذلك دون إخضاعه لترتيب معيّن إلّا ترتيب السّماع وهو ما جعل هذه المادّة اللّغويّة المجموعة أقرب إلى المادّة الخام التي تحتاج إلى تهذيب وترتيب.

المرحلة الثانية: جمع الكلمات المتعلّقة بموضوع واحد في مؤلّف واحد.

انتقل العلماء في هذه المرحلة من مجرد تدوين الكلمات بترتيب سماعها إلى تنظيمها وفق مواضيع، فظهرت العديد من الرسائل اللّغوية حيث أفرد لكل موضوع رسالة، فصنّف "أبو خيرة

(1) - ينظر: أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012، ص589-590.

الأعرابي" (ت153هـ) شيخ الخليل «مؤلفين لغويين كتاب (الحشرات) وكتاب (الصفات)، يعدّان من الرسائل اللغوية التي تناول كلّ منها موضوعاً محدّداً، وتشكّلان أساساً في بناء المعجم العربي»⁽¹⁾ وصنّف "أبو عمرو بن العلاء" (ت158هـ) شيخ "الخليل" أيضاً كتاباً في النّوادر، وألّف "أبو زيد الأنصاري" (ت215هـ) كتاباً في المطر وآخر في اللّبن، وألّف "الأصمعي" (ت216هـ) عديد الرسائل أفرد كلّ واحدة منها لموضوع معيّن.

وبدلّ هذا التحوّل في طريقة تدوين المفردات على وعي أوليّ بضرورة تنظيم المادة اللغوية، وإن ظلّ هذا التنظيم جزئياً غير شامل لجميع ألفاظ اللّغة، وتكمن أهميّة هذه الرسائل كذلك في كونها مهّدت الطّريق لظهور المعاجم اللغوية، إذ اعتمد عليها اللّغويون اعتماداً كبيراً في بناء معاجمهم بالإضافة إلى كتب غريب القرآن والحديث.

المرحلة الثالثة: وضع معجم لغوي يشمل كل الكلمات العربية على نمط خاص من الترتيب.

ظهرت فكرة المعجم اللغوي الشّامل لمفردات اللّغة عند العرب لأوّل مرّة في القرن الثّاني الهجري على يد "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ)، ففي الوقت الذي انصرف فيه اللّغويون إلى جمع الألفاظ لموضوعاتهم كانت تتبلور في ذهن الخليل رؤية أوسع ترمي إلى حصر مفردات اللّغة في مؤلّف واحد يجمع شتاتها، فألّف كتاب (العين) كأوّل معجم عربي.

ثمّ توالى التصانيف بعده، فاتبع منهجه القائّم على الترتيب الصوتي ونظام التّقليبات جماعة من اللّغويين، وخالف نظريته في ترتيب ألفاظ المعجم آخرون، فالأمر لم يعد مقتصرًا عندهم على مجرد وضع معجم شامل، بل أخذت تتشكّل اتجاهات مختلفة في ترتيب الألفاظ، ممّا أفضى إلى ظهور مدارس معجميّة متباينة لكلّ منها منهجها الخاص.

(1) - أحمد حسن الحسن وحليمة صالح أبو العسل، أبو خيرة الأعرابي حياته ومأثوره اللّغوي، مجلة علوم اللّغة وآدابها جامعة أم القرى، ع28، مكة 2021، ص215.

1-2-3- أنواع المدارس المعجمية العربية:

تُقسّم المدارس المعجمية العربية حسب منهج ترتيبها إلى:

1-2-3-1- مدرسة النظام الصوتي والتقليبات:

أرسى دعائم هذا الاتجاه في تأليف المعاجم "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الذي اتّبع منهاجاً مبتكراً في بناء المعجم يقوم على معرفة شاملة لأصوات العربية وبنيتها، فقد رتّب الحروف ترتيباً صوتياً حسب مخارجها مُبتدئاً بأعمقها مخرجاً ومُتدرجاً نحو ما يخرج من الشّفتين، وجعل هذا التّرتيب أساساً لتقسيم معجمه إلى كتب (كتاب العين، كتاب الهاء...)، ثمّ قسّم كلّ كتاب إلى أبواب حسب أبنية اللغة، وملاً كل كتاب بالتّقليبات المُمكنة لكل مادة⁽¹⁾.

واتّبع بعض أصحاب المعاجم في القرن الرابع الهجري نهج الخليل في التّرتيب فألّف "إسماعيل بن القاسم القالي" (ت 356هـ) معجمه (البارع في اللغة)، وظهر (تهذيب اللغة) لأبي منصور الأزهري (ت 370هـ)، و(المحيط) للصاحب بن عباد (ت 385هـ)، ليختم هذا اللون في التصنيف "أبو الحسن علي بن سيده" (ت 458هـ) بوضعه لمعجم سمّاه (المحكم)، وبالنّظر إلى صعوبة هذا المنهج في التّرتيب فإنّه لم يعرف انتشاراً كبيراً، وانحصر استعماله في هذه المعاجم الخمسة⁽²⁾، ودفعت هذه الصّعوبة بمؤلّفي المعاجم إلى التفكير في البديل المناسب.

1-2-3-2- مدرسة النظام الألفبائي الخاص:

كان الدّافع وراء ظهور هذه المدرسة هو نقد التّرتيب الصوتي الذي اعتمده "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، إذ وُصف منهجه -على دقّته- بالصّعوبة والتّعقيد لما يتطلبه من معرفة بمخارج الحروف وتقليباتها، ومن هنا اتّجه "أبو بكر بن دريد" (ت 321هـ) إلى اعتماد التّرتيب الألفبائي في كتاب

(1) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص304.

(2) ينظر: فضيلة دقناتي، أسس بناء المعجم العربي الحديث، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2020، ص167.

(جمهرة اللغة) لشيوعه لدى عامة الناس، وطلباً لتيسير البحث عن المفردات، ولقد سلك طريقته في

الترتيب -مع بعض الاختلاف- "ابن فارس" في معجميه (مقاييس اللغة) و(مُجمل اللغة).

وبالرغم من التجديد الذي أتى به "ابن دريد" بتركه للترتيب الصوتي واتباعه الترتيب الألفبائي

إلا أن طريقته في ترتيب مواد معجمه لم تخلُ من بعض الصعوبة لعدم تخلصه من نظام التقاليد

الصوتية ونظام الأبنية التي اعتمدها "الخليل بن أحمد الفراهدي" في معجمه، فكان مآل هذا المنهج

مثل الترتيب الصوتي عرضة للنقد ونفور الباحثين.

1-2-3-3- مدرسة الترتيب الألفبائي بحسب أواخر الجذور (القافية):

نشأ هذا المنهج في ترتيب مواد المعجم استجابة للحاجة إلى مزيد من التيسير في البحث عن

الألفاظ، خاصة بعدما لوحظ بقاء شيء من الصعوبة في المناهج السابقة، وهذا ما دفع بعض العلماء

إلى التغيير، حيث «أهمل الجوهري ترتيب الحروف على المخارج ونظام التقاليد ونقسم الكتاب إلى

أبواب بحسب أبنية الألفاظ التي يحتويها وأتى بنظام جديد...»⁽¹⁾، ويقوم ترتيبه على أساس جعل

الحرف الأخير من الكلمة هو محور الترتيب، إذ تُرتب المواد ترتيباً ألفبائياً باعتبار حرفها الأخير،

ويقسّم المعجم إلى ثمانية وعشرين باباً على عدد حروف المعجم، وداخل كل باب تجمع الألفاظ التي

تنتهي بنفس الحرف.

سار على منوال هذا النهج في الترتيب "الصغاني" (ت 650هـ) في (العباب الزاخر واللباب

الفاخر) واتباعه "ابن منظور" (ت 711هـ) في (لسان العرب)، و"الفيروز آبادي" (ت 817هـ) في

(القاموس المحيط) و"مرتضى الزبيدي" (ت 1205هـ) في (تاج العروس من جواهر القاموس). وخدم

هذا الترتيب كثيراً الشعراء والكتاب في الوصول السريع إلى الألفاظ المنققة في الحرف الأخير، خاصة

وأنه ساد في وقت كثر فيه الشعراء من أصول غير عربية، وانتشر السجع بين كتّاب ذلك العصر.

(1) - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص381.

ويقوم ترتيب القافية على أساس جعل الحرف الأخير من الكلمة هو محور الترتيب، إذ ترتب المواد ترتيباً ألفبائياً باعتبار حروفها الأخير، ويقسم المعجم إلى ثمانية وعشرين باباً على عدد حروف المعجم، وداخل كل باب تجمع الألفاظ التي تنتهي بنفس الحرف.

1-2-3-4- مدرسة الترتيب الألفبائي بحسب أوائل الجذور:

اعتمد أصحاب هذا المنهج على تنظيم الألفاظ وفق أوائل حروفها باتباع الترتيب الألفبائي دون أي اعتبار للحرف الأخير كما في ترتيب القافية، أو مخارج الحروف كما في الترتيب الصوتي ويعدّ هذا المنهج أكثر يسراً ووضوحاً من المناهج السابقة، حيث يكفي معرفة الحرف الأول من جذر الكلمة للوصول إليها مباشرة، ومن أشهر ما ألف وفق هذا المنهج (أساس البلاغة) للزمخشري.

ويتبين من استعراض المراحل التي مرّ بها المعجم العربي في نشأته وتطوره بظهور المدارس المعجمية ومناهجها المختلفة أن هذا التعدد لم يكن مجرد تنوع في طرائق الترتيب والتأليف، بل كان انعكاساً ونتيجة لحراك علمي نشط رافق المعجم العربي منذ بداياته الأولى، إذ لم يقتصر دور العلماء على إنشاء المعاجم، بل تجاوزوه إلى فحصها وتقويمها والكشف عن مواطن القوة والقصور فيها.

وقد وجّه هذا النشاط اهتمام اللغويين إلى ما يعتري مؤلفات سابقهم من نقائص، سواء من ناحية الجمع أو الترتيب أو الشرح والاستشهاد وكل ما يعيب التأليف المعجمي، الأمر الذي دفعهم إلى إعادة النظر في طرائق التأليف، والسعي إلى تلافي تلك المآخذ، ومن ثمّ كان النقد المعجمي العربي القديم قوة دافعة نحو التجديد مسّت جميع جوانب المعجم العربي وأسهمت في تطويره.

2- تعريف النقد المعجمي:

يتكوّن مصطلح النقد المعجمي من مصطلحين مفتاحيين هما النقد والمعجم، وعليه وجب تعريف كلّ منهما على حدة من أجل الوصول إلى وضع تعريف له.

2-1- تعريف المعجم:

تُشتق كلمة معجم من الجذر الثلاثي (ع ج م)، ومما جاء تحت هذه المادة في المعاجم العربية قول "ابن فارس" في (مقاييس اللغة) أَنَّ «العين والجيم والميم ثلاثة أصول: أحدهما يدلّ على سكوت وصمت، والآخر على صلابة وشدة، والآخر على عضّ ومذاقة. فالأول الرّجل الذي لا يفصح... ويُقال للصّبي مادام لا يتكلّم ولا يُفصح: صبيّ أعجم، وصلاة النّهار عجماء، إنّما أراد أنّه لا يُجهر فيها بالقراءة، وقولهم العجم الذين ليسوا من العرب، فهذا من هذا القياس كأنّهم لمّا لم يفهموا عنهم سمّوهم عجماً»⁽¹⁾، وجاء في (القاموس المحيط) للفيروز آبادي «العُجم، بالضمّ والتّخريك: خلافُ العَرَب، رَجُلٌ وقومٌ أعجمٌ، والأعجمُ: مَنْ لا يُفصِح كالأعجميّ والأخرس... وأعجم فلانُ الكلام ذهب به إلى العُجمَةِ»⁽²⁾.

وتدور هذه التعريفات في مجملها حول معنى الإبهام والغموض وعدم البيان، وهذا مُخالف لمعنى المعجم الذي يسعى للإيضاح وإزالة الغموض عن المفردات، وتفسير هذا التناقض يرجع إلى أَنَّ مادة (ع ج م) تفيد «في اللغة معنى الإبهام والغموض... فإذا أدخلنا الهمزة على الفعل (عجم) ليصير (أعجم) اكتسب الفعل معنى جديداً من معنى الهمزة (أو الصيغة) الذي يفيد هنا السلب والتّفي والإزالة، ففي اللغة أشكيت فلانا أزلت شكايته»⁽³⁾، وأعجمت الكتاب أزلت عنه استعجابه.

فالمعجم في أصله اللّغوي مشتقّ من الفعل (أعجم) وهو من مادة (ع ج م) الدّالة على الإبهام وعدم البيان، ثمّ استعمل (أعجم) بمعنى أزال العجمة وبين، ومنه جاءت تسمية المؤلّف الذي تُشرح

(1) - أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج4، تح: عبد السلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت 1972، ص239-240.

(2) - مجد الدّين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرّسالة للنشر والتوزيع، لبنان 2005، ص1135.

(3) - أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة 1998، ص19.

فيه الألفاظ وتوضّح دلالتها معجماً، لأنّه يرفع الإيهام عن الكلمات ويكشف معانيها، وتُجمع كلمة معجم جمع تكسير (معاجم) كما تجمع (معجمات) جمع مؤنث سالم.

وبناءً على هذا التعريف اللغوي يتحدّد التعريف الاصطلاحي للمعجم بأنّه «الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضّح معناها ويرتّبها بشكل معين»⁽¹⁾، فالمعجم إذن هو مؤلّف يُعنى بتدوين ألفاظ اللّغة وفق ترتيب معيّن مع شرح معانيها ووضع الشواهد الدّالة على استعمالها.

2-2- تعريف النّقد:

يعرّف النّقد لغة في (لسان العرب) لابن منظور بأنّه «تمييز الدّراهم وإخراج الزّيف منها... وناقدت فلانا إذا ناقشناه في الأمر»⁽²⁾، وجاء في المعجم الوسيط «نَقَدَ الشَّيْءَ نَقْدًا نَقَرَهُ لِيُخْتَبَرَهُ أَوْ لِيُمَيَّزَ جَيِّدُهُ مِنْ رَدِيئِهِ... وَيُقَالُ نَقَدَ النَّثْرَ وَنَقَدَ الشَّعْرَ أَظْهَرَ مَا فِيهِمَا مِنْ عَيْبٍ أَوْ حَسَنٍ»⁽³⁾، وتدور هذه المعاني حول تناول الأشياء واختبارها ثم الحكم عليها بعد ذلك بإظهار ما فيها من محاسن أو مساوئ.

أمّا من الناحية الاصطلاحية «فالنّقد دراسة الأشياء وتفسيرها وتحليلها وموازنتها بغيرها المُشابهة لها أو المُقابلة، ثم الحكم عليها ببيان قيمتها ودرجتها، يجري هذا في الحسيّات والمعنويّات، وفي العلوم والفنون وفي كلّ شيء متّصل بالحياة»⁽⁴⁾، فهو يشمل كلّ تمييز للصّحيح من السّقيم، في أي عمل وفي أي ميدان.

(1) - أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص19.

(2) - جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج3، ط3، دار صادر، بيروت 1413هـ، ص425.

(3) - مجمع اللّغة العربيّة القاهرة، المعجم الوسيط ج2، ط2، دار الفكر، بيروت 1972، ص944.

(4) - أحمد الشايب: أصول النّقد الأدبي، ط1، مكتبة النهضة المصريّة، القاهرة، 1994، ص115.

2-3- النقد المعجمي:

إذا كان النقد في معناه العام يقوم على الفحص والدراسة والموازنة وإصدار الحكم وفق معايير محدّدة، فإنّه حين يتّجه إلى المعجم يضيق مجاله ويتخصّص موضوعه، إذ يغدو معنيًا بدراسة المعاجم وإبراز محاسنها وتثمينها والاحتذاء بها، وكذلك الوقوف على نقائصها وهفواتها والسعي لاستدراكها ومعالجتها، وإيجاد الحلول المناسبة لها⁽¹⁾، فالنقد المعجمي أحد أهمّ فروع البحث المعجمي وهو «وسيلة فعّالة من وسائل زيادة الوعي بالمعاجم والنهوض بمستوى النّاتج المعجمي»⁽²⁾، حيث يساهم النقد في توعية مؤلّفي المعاجم بنقائص وعيوب المعاجم السابقة وهو ما يسمح لهم بتفاديها والعمل على تطويرها فيما يُستجدّ من معاجم.

ولقد رافق النقد تأليف المعاجم عند العرب منذ أن وضع "الخليل بن أحمد الفراهيدي" (ت175هـ) أول معجم عربي وهو (العين)، حيث أنّ «أصحاب المعجمات من بعد، لم تنبثق فكرة التّأليف عندهم، إلّا بعد الاطّلاع على الخطأ أو السّهو أو النّقص لدى من سبقهم بالتّأليف»⁽³⁾، فالخليل بن أحمد ألّف كتابه على غير نموذج سابق يقتدي به، أمّا من جاء بعده فكان اللاحق منهم ينظر إلى المعاجم التي ألّفت قبله ويُمحّصها، مُشيرًا إلى قصورها وهفواتها وجاعلاً منها أحد أهمّ الأسباب التي دفعته لتأليف معجمه الجديد.

فظهر بذلك نوع من النقد عنى أصحابه بدراسة المعجم العربي القديم قصد تقويمه وسدّ خلله سواءً من ناحية الجمع وقصوره، أو من ناحية التّرتيب واضطرابه، أو من ناحية الشّرح وإبهامه وغيرها

(1)- ينظر، مريم منصوري، النقد في مقدّمات المعاجم العربيّة القديمة، مجلّة الصوتيات، ع:1، الجزائر أبريل 2024، ص338.

(2)- ر.ر. ك. هارتمان Reinhard Rudolf Karl Hartman، المعاجم عبر الثقافات دراسات في المعجميّة، تر: محمد حلمي هليل، ط1، مؤسسة الكويت للبحث العلمي، الكويت 2004، ص62.

(3)- يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، ص253.

من المعايير الأخرى التي نظر من خلالها قدماء العرب إلى المعجم العربي طوال مسيرة نشأته وتطوّره.

2-4- تعريف المعيار:

تُشتق كلمة معيار في اللغة من الجذر الثلاثي (ع ي ر)، ومما جاء تحت هذه المادة في المعاجم العربيّة ما ذكره "ابن منظور" في (لسان العرب) بأنّ «المِغْيَار من المَكَايِل: ما عُيِّرَ. قال اللَّيْث: العِيار ما عايَرت به المَكَايِل، فالعِيار صحيح تامّ وافٍ، تقول: عايَرت به أي سوَّيْتُهُ، وهو العِيار والمِغْيَار... وعَيَّرْتُ الدنانير: هو أن تُلقِي ديناراً ديناراً فتُوازن به ديناراً ديناراً»⁽¹⁾، وجاء في (القاموس المحيط) للفيروز آبادي «عاوَر المكايل وعوَرها: قَدَرها، كعايَرها، وعابر بينهما مُعايرة وعياراً قَدَرهما، ونظر ما بينهما»⁽²⁾، فالمعيار في اللغة هو العيار وهو ما يُتخذ مقياساً تقاس به الأشياء.

وجاء في المعاجم الحديثة «العيار كل ما تُقَدَّر به الأشياء من كيل أو وزن وما اتَّخذ أساساً للمقارنة، وعيار النِّقود مقدار ما فيها من المعدن الخالص»⁽³⁾، ويُعرّف كذلك بأنّه «نموذج أو مقياس مادّي أو معنوي لما ينبغي أن يكون عليه الشَّيء»⁽⁴⁾، فالمعيار هو مقياس تعرف به قيمة الأشياء ومدى مطابقتها للحالة المثالية التي يجب أن تكون عليها.

وإذا كان المعيار في أصل وضعه ما تقاس به الأشياء مادّية كانت أو معنويّة وتعرف به مقاديرها، فإنّه في مجال نقد المعاجم يتحوّل إلى ضابط علمي توزن به الأعمال المعجميّة، وتقاس

(1) جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ج4، ص623.

(2) مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص1135.

(3) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، ج2، ص639.

(4) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الفلسفي، المطابع الأميريّة، القاهرة 1983، ص188.

به درجة مطابقتها لما يجب أن يكون عليه المعجم من إحكام في الجمع، ودقة في الترتيب، ووضوح في الشرح، وسلامة في الاستشهاد، وخلو من الأخطاء.

وبما أن الاحتكام إلى معايير محدّدة هو أساس كلّ تقويم رصين، فإن المعجم العربي القديم لم يخل من هذا الوعي، بل شهد منذ بداياته حركة نقد صاحبت التّأليف وواكبته، حيث كان العلماء يشيرون إلى هفوات معاجم سابقهم ويقومونها، ومن هنا يغدو الحديث عن النّقد المعجمي العربي القديم حديثاً عن وعي مبكّر بضوابط الصّناعة المعجميّة، ومحاولة دؤوبة للارتقاء بها في ضوء معايير تُحدّد ما ينبغي أن يكون عليه المعجم العربي.

3- النّقد المعجمي العربي القديم:

رافق النّقد نشأة المعجم العربي منذ بدايته الأولى، إذ كثيراً ما أشار العلماء إلى هفوات المعاجم السابقة، غير أنّ هذا النّشاط النّقدي لم يقتصر على ذكر ملاحظات عابرة بل تجلّى في صور واضحة من خلال تأليف معاجم جديدة تكشف عن وعي أصحابها بمكمن الدّاء في مؤلفات سابقهم، كما ظهر هذا النّقد من خلال جملة من الكتب النّقديّة التي ألّفت في نقد المعاجم. وامتناز هذا النّقد بجملة من الخصائص، إذ لم يكن نقداً من أجل النّقد بل كان نقداً بناء موضوعياً غايته خدمة اللّغة العربيّة وتطوير معاجمها.

3-1- تجلّيات النّقد المعجمي القديم:

3-1-1- عناوين المعاجم التراثيّة ودلالاتها النّقديّة:

تحمل المعاجم العربيّة القديمة عناوين تعكس دلالات نقديّة واضحة، فالعين والتّهذيب والجمهرة والصّاح والمحكم والمجمل واللّسان والقاموس... كلها عناوين ليست شكلية فقط، بل تحمل بعداً نقدياً أراد أصحابها من خلالها إظهار لمستهم الخاصّة في تقويم نقائص التّأليف قبلهم.

فكتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي -باعتباره أول معجم عربي- يحمل عنوانه إشارة واضحة على منهجية المؤلف في ترتيب المادة اللغوية حيث ركز على الأصوات كأساس للتنظيم وهذا خلاف الرسائل اللغوية التي شاعت قبله مرتبة حسب موضوعاتها، فظهرت رسائل في غريب القرآن وخلق الإنسان وفي الإبل والزّرع والنبات وغيرها من المواضيع.

ويكون "الخليل" بتسميته لكتابه العين -أول الأصوات التي أقام عليها ترتيبه- قد أعلن عن بداية منهج جديد في التصنيف يقوم على نظام صوتي محكم بدل الجمع الموضوعاتي المتفرّق. وحمل كتاب "الأزهري" اسم (تهذيب اللغة) وهو اسم يحمل دلالة نقدية واضحة، إذ يقول "الأزهري" في تسميته: «سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأنني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صحتها... ولم أحرص على تطويل الكتاب بالحثو الذي لم أعرف أصله، والغريب الذي لم يسنده الثقات إلى العرب»⁽¹⁾، فغرضه هو تنقية كتب سابقه وتهذيبها من الألفاظ المصحّفة والغريبة التي لا أصل لها في كلام العرب.

ويذكر "ابن دريد" صراحة سبب تسمية كتابه (جمهرة اللغة) قائلاً: «وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي المستكر»⁽²⁾، والجمهور من الكلام معناه الشائع والمتداول، فابن دريد عمد في معجمه إلى الاهتمام بجمع الألفاظ الشائعة في الاستعمال وإعطائها الأولوية في معجمه مخالفاً في ذلك "الخليل بن أحمد" الذي جمع واضح الكلام وغريبه في معجمه ومعلنا عن بداية مرحلة الانتقاء في الجمع من خلال عنوان كتابه جمهرة اللغة.

أما "ابن فارس" فقد توجّ مسيرته العلمية بتأليفه لمعجمين أطلق على الأول اسم (مقاييس اللغة) واهتمّ فيه بإظهار المعنى الأصلي المشترك لكل مادة، الذي يُعدّ مقياساً تُردّ إليه سائر اشتقاقاتها

(1) - محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، ج1، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار احياء التراث العربي، بيروت 2001، ص45.

(2) - محمد بن دريد، جمهرة اللغة، ج1، تح: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1987، ص41.

واستعمالاتها فيقول: «إنَّ اللغة العرب مقاييس صحيحة وأصول تتفرّع منها فروع، وقد أَلَف النَّاس في جوامع اللّغة ما أَلَفُوا، فلم يُعربوا في شيءٍ من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس ولا أصل من الأصول»⁽¹⁾، فتسمية معجمه (مقاييس اللّغة) تحمل بُعداً نقدياً للمعاجم السابقة التي أهملت ذكر المعاني الأصلية لموادها.

أمّا كتابه الآخر (مجل اللّغة) فإنّه قلّل فيه الألفاظ والشّواهد وأراد أن يُجمل -من اسمه- فيه القول لما في الإجمال والاختصار من تيسير للبحث وتجنّب لاضطراب المواد.

ويُطلق "الجوهري" على معجمه (الصّاح) مُبتعداً فيه عن غريب الألفاظ ومكتفياً بالصّحيح منها دون غيره من الألفاظ، ويختلف في هذه النّقطة عن سابقه ممن طلب الصّاح في كونهم طلبوا الصّاح ولكنهم ذكروا الغريب وانتقدوه، أمّا الجوهري فيرى أنّ المعجم يجب أن يكون خزّاناً للصّاح فقط، إذ لا داعي لحشوه وإثقال متنه بالغريب.

واختار العديد من المعجميين ممن حاول إكمال نقص الجمع في معاجم سابقه اسماً «من أسماء البحر أو صفة من صفاته»⁽²⁾، للدلالة على سعة معجمه وتّفوّقه من ناحية الجمع، فأطلق "الصاحب بن عباد" على معجمه (المحيط)، وذهب "ابن سيده" أبعد منه مُسمّياً معجمه (المحيط الأعظم)، وظهر (العباب الزاخر واللبّاب الفاخر) و(مجمع البحرين) للصّغاني.

وختم "الفيروز أبادي" حملة إطلاق أسماء البحر على المعاجم بتأليفه (القاموس المحيط) «ليدلّ بذلك على سعة وغزارة مادته، حيث جمع فيه محاسن أفضل المعاجم التي سبقته»⁽³⁾، فاشتهر بين الناس وتداولوه، ووصل صده إلى العصر الحديث، وانتقلت دلالة القاموس من معنى البحر لتدل على المعجم، بل وقد أضحت تنافس حتى كلمة معجم في تداولها بين النّاس.

(1) - أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، ج2، ص3.

(2) - إمكواز عويشة، نشأة المعجم العربي الحديث ومراحل تطوّره، مجلّة التعلّيمية، ع:1، الجزائر 2023، ص446.

(3) - نفسه، ص446.

فالنقد المعجمي كان حاضرا حتّى من خلال عناوين المعاجم التي حملت دلالات أريد بها إظهار نوع التجديد الطارئ على تأليف المعاجم، والذي لم يكن إلّا بعد دراسة أعمال السّابقين والوقوف على هفواتها ونقدها وهو ما ظهر جليا في مقدّمات المعاجم ومتونها.

3-1-2- النقد المعجمي في مقدّمات المعاجم ومتونها:

تُعَدُّ مقدّمات المعاجم التراثية ومتونها خير دليل على مرافقة النقد للتأليف المعجمي عند العرب وتمازجهما معا داخل المعاجم، إذ لم يقتصر جهد المعجميين على جمع الألفاظ وشرحها بل صاحب ذلك إشارات نقدية ووعي تجلّى في مقدّمات المعاجم ومتونها، خاصة وأن المعجميين اللاحقين لم ينطلقوا في تأليف معاجمهم إلّا بعد دراسة ونقد ما وجدوه من خلل في المعاجم التي جاءت قبلهم⁽¹⁾، وهذا حرصا منهم على إصلاح خللها وتطوير مناهجها.

ولقد عمد الكثير من المؤلّفين في مقدّماتهم إلى عرض مناهجهم وشرح أسباب اختياراتهم مع تشخيص ما اعتزى الجهود السابقة من هفوات سواء تعلّق الأمر بنقص جمع المادة اللغوية وعدم شمولها، أو اضطراب الترتيب وصعوبته، أو سوء الشرح وإبهامه، فالمعجمي لا يكتفي بالإعلان عن منهجه بل يقدّمه في سياق نقدي يبرّر به وجهة اختياره، ممّا يدلّ على وعي نقدي قائم على دراسة كتب السّابقين واعتمادها كقاعدة للانطلاق نحو التجديد.

أما بالنسبة لمتون المعاجم فقد جاء النقد مبنوّا في ثناياها من خلال ما يورده المعجمي من شروح وتعليقات وترجيحات، إذ لا يكتفي بنقل الأقوال بل يتّجه إلى المفاضلة بينها وتصويب بعضها وتضعيف الآخر، فمن الواضح أنّ «معاجمنا على اختلاف عصورها ومناهجها، كانت في غالب

(1) - ينظر، فاطمة بن شعشوع، مقدّمات المعاجم التراثية دراسة مقارنة بين لسان العرب والقاموس المحيط، مجلّة اللسانيات التطبيقية، ع1، الجزائر 2025، ص265.

الأحيان تعليقات وتعقيبات على بعضها بعضاً...»⁽¹⁾، وهذا ما أسهم في تنقيحها، وإضاءة طريق التأليف فيها حتى لا يقع اللاحق في أخطاء السابق.

ويكشف هذا التداخل بين التأليف والنقد على أنّ العمل المعجمي عند العرب لم يكن مجرد نقل وتدوين بل كان ممارسة علمية قائمة على الفحص والتّقويم، ولم يبق حبيس مقدمات المعاجم ومتونها، بل تجاوز ذلك إلى طور أكثر استقلالاً، تمثّل في ظهور مؤلفات خصّصت لنقد المعاجم وتقويمها.

3-1-3- التأليف في نقد المعاجم العربيّة ودراساتها:

تعدّدت مناهج العرب في وضع معاجمهم وكثرت مؤلفاتهم، ورافق هذا التعدّد حركة تأليف عنت بدراسة وتقويم النّتاج المعجمي، إذ لا يظهر معجم إلاّ ويتلقّفه الدّارسون بالتّمحيص والوقوف على خلله، وكانت النّتيجة ظهور العديد من الكتب اللّغويّة في مجال نقد المعاجم وتكملتها وتصويب أخطائها.

ولقد سار التأليف في نقد المعاجم العربيّة - عند القدماء - في اتجاهات متعدّدة منها:

أ- تكملة المعاجم والاستدراك عليها: لاحظ أصحاب هذه المؤلّفات ما اعترى بعض المعاجم العربيّة من نقص في جمع الألفاظ، فأرادوا سدّ نقصها بتأليف كتب تجمع ما سقط منها، ومن المؤلّفات في هذا الشّأن:

- كتاب (الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل) لأبي تراب اللّغوي (ت 275هـ).

- كتابا (فائت العين) و(فائت الجمهرة) لأبي عمر محمّد الزّاهد (ت 345هـ)، أكمل فيهما بعض ما فات "الخليل" و "ابن دريد".

(1)- محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي إشكالات ومقاربات، ط1، المؤسسة الوطنيّة للترجمة والتّحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس 1991، ص237.

- كتاب (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف "الحسن بن الصغاني" (ت 650هـ) الذي قام فيه بإيراد مختلف المواد والصيغ والمعاني وإكمال الشواهد التي أهملها "الجوهري" في كتابه⁽¹⁾.

ب- اختصار المعاجم وجعلها ملائمة لطلبة العلم: كان الدافع من وراء اختصار بعض المعاجم العربية هو تقريب المادة اللغوية للباحثين وتيسير الوصول إليها، وكذلك التخلص من الحشو والتكرار الذي عرفته بعض المعاجم ومن أهم ما أُلِف في الاختصار:

- كتاب (مختصر العين) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت 379هـ) «الذي ذهب فيه إلى اختصار الكتاب المعروف بكتاب العين... بأن تُؤخذَ عيونه ويُخلصَ لفظه، ويُحذفَ حشؤه، وتُسقطَ فضول الكلام المتكررة فيه، لتقرب بذلك فائدته، وليسهل حفظه، ويخفف على الطالب جمعه»⁽²⁾ ويضاف لهذا إصلاح الخلل في ترتيبه، بوضع كل لفظ في موقعه الصحيح من الكتاب.

- كتاب (تهذيب الصحاح) لمؤلفه "محمود بن أحمد الزنجاني" (ت 656هـ)، حيث قام باختصار (صحاح اللغة) على مرتين حتى صار حجمه عُشر كتاب "الجوهري"، واتبع في اختصاره منهجاً يقوم على «تجريد لغته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه وحذف ما فيه من حشو وتكرير، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة»⁽³⁾، وهذا كله طلباً للتخفيف على الباحثين وطلبة العلم.

- كتاب (مختصر الصحاح) لابن الصائغ الدمشقي (ت 725هـ).

- كتاب (البرهان) لإبراهيم بن محمد الحلبي (ت 900هـ)، اختصر فيه (القاموس المحيط).

(1) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص403-404.

(2) محمد بن الحسين الإشبيلي، مختصر العين، تح: علال الفاسي ومحمد بن تاويريت الطنجي، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء المغرب، ص7.

(3) محمود بن أحمد الزنجاني، تهذيب الصحاح، تح: عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، مصر، ص3-4.

ت- **التأليف في نقد الشرح والشواهد:** تجلّت عناية العلماء بنقد الشرح والشواهد في أفرادهم مؤلفات تعنى بتمحيص الشروح ومراجعة الشواهد من حيث صحتها، ومدى ملاءمتها للمعنى المشروح ومما ألفت في نقد الشرح:

- كتاب (حلى النواهد على ما في الصحاح من الشواهد) لصاحبه "صلاح الدين الصفدي" (ت764هـ)، ويسمى كذلك بحسن النواهد.

- كتاب (نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم)، للصفدي كذلك وهو من «المؤلفات التي تناولت الصحاح بالنقد والتتقيح، حيث جمع فيه أوهام الجوهري وأخطائه، ورتبها بترتيب الصحاح»⁽¹⁾ فالصفدي بعد تخصيص كتابه الأول (حسن النواهد على ما في الصحاح من الشواهد) لدراسة شواهد الصحاح ونقدها، انتقل في (نفوذ السهم) إلى تناول جميع الهفوات التي وجدها في (الصحاح) وعمد إلى ترتيبه على نفس ترتيب (الصحاح) حتى يسهل الرجوع إلى تصويباته والإفادة منها.

ث- **وضع الحواشي على المعاجم:** قام العلماء في هذا المجال بوضع الحواشي على المعاجم، وهي تعليقات وملاحظات على المعجم غرضها التنبيه على العلل وتصويبها، أو توضيح ما أبهم وتيسير تناول المعجم، ومن أهم تلك المؤلفات (حواشي بن بري) المعروف كذلك باسم كتاب (التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح) لصاحبه "ابن بري"، و«يُعدّ (التنبيه والإيضاح) من المعاجم القيّمة، لما فيه من نقد، وملحوظات، واستدراكات، وردود، وتصويبات، يرفعُ تداركها من قدر الصحاح، ويضاعف الإفادة منه»⁽²⁾، ولقد كان هذا الكتاب في بدايته عبارة عن تعليقات وضعها "ابن بري" على نسخة له

(1)- خليل بن أبيك الصفدي، نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم، تح: محمد عايش، ط1، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2006، ص24.

(2)- عبد الرزاق بن فراج، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ج2، ط1، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية 2002، ص883.

من كتاب (الصّاح)، ثم انتزعت بعده وأُفرد لها هذا الكتاب حتى يسهل الاطلاع على ما جاء في (الصّاح) من هفوات.

فالنقد المعجمي العربي القديم هو نقد ببناء غايته خدمة المعجم العربي، ظهر مرافقاً للمعجم العربي طوال مسيرته الطويلة، حيث كلما ظهر معجم إلى الوجود إلا وتبعته جهود نقدية تروم تصحيحه واستدراك ما فاتته، وقد اتسم تأليف المعاجم ونقدها بالعديد من المظاهر التي يمكن الوقوف عليها والإفادة منها في تطوير الصناعة المعجمية العربية.

4- مظاهر في تأليف المعاجم العربية ونقدها:

4-1- مراعاة العلماء للظروف المحيطة بهم عند تأليف المعاجم:

لم ينطلق تأليف المعاجم العربية التراثية من فراغ، بل كان استجابة لحاجات علمية وتعليمية فرضتها أحوال كل عصر وطبيعة أهله، وهذا ما يتّضح من خلال ما يعرضه كل معجمي من أخبار عن عصره.

يُصوّر "ابن دريد" في بداية القرن الرابع الهجري تتأقل أهل زمانه عن طلب العلم، وضعفهم في اللغة مقارنة بمن كان قبلهم، مع تداولهم لكتاب (العين) الذي ألفه "الخليل بن أحمد الفراهيدي" «مُشاكلاً لثقوب فهمه وذكاء فطنته وحدة أذهان أهل دهره»⁽¹⁾، الذين عُرف عنهم تقوّقهم في اللغة والأدب، فما كان من "ابن دريد" إلا أن قام بتأليف (جمهرة اللغة) جامعاً فيه الشائع من الألفاظ على ترتيب سهل يعرفه عامة الناس قبل خاصّتهم، وهذا كلّه مراعاة لمستوى مستخدمي المعاجم في زمانه.

وألّف "الأزهري" معجمه بعدما لاحظ بأن أبناء عصره لا يعرفون ما أُدخل في كتب اللغة من ألفاظ مُصحّفة مُغيّرة عن وجهها الصّحيح، فأراد أن يُؤلّف معجماً يجمع فيه الألفاظ العربية بعد تهذيبها وإصلاح ما اعترأها من تشويه في معاجم سابقية.

(1) - محمّد بن دريد، جمهرة اللغة، ج1، ص40.

ويذكر "ابن منظور" ظروف تأليفه لمعجمه في القرن الثامن الهجري، وحال العربية في ذلك الوقت قائلاً: «صار النطق بالعربية من المعايير معدوداً، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية وتفاصحوها في غير اللغة العربية»⁽¹⁾، فألف "ابن منظور" (لسان العرب) ليذكر العرب بأن لهم لساناً يجب أن يستعملوه ويفتخروا به، وما أشبه أحوال العرب في ذلك العصر بأحوالنا وما أوحجنا إلى كتاب يردُّنا إلى لسان العرب.

وقام "الفيروز آبادي" باختصار كتابه (اللامع المعلم العجائب) نزولاً عند رغبة طلبة العلم بعدما أعجزهم طوله، فطلبوا منه اختصاره فكانت النتيجة كتاب (القاموس المحيط) مرجع الناس في البحث عن معاني المفردات حتى في زمننا هذا.

وإذا كانت مراعاة أحوال مستخدمي المعاجم قد شكلت منطلقاً مهماً في توجيه التأليف المعجمي وضبط مقاصده، فإنها لم تكن وحدها الأساس الذي قام عليه هذا الجهد العلمي، إذ يلوح إلى جانبها مظهر آخر لا يقل أهمية يتمثل في عناية العلماء بدراسة وفحص المعاجم السابقة ونقدها قبل الانطلاق لوضع معاجم جديدة.

4-2- أسبقية النقد على تأليف المعاجم:

شكلت دراسة المعاجم السابقة ونقدها منطلق اللغويين العرب لتأليف معاجمهم، إذ لا يسير الواحد منهم في طريق وضع معجمه إلا وكان له نظرٌ في جهود السابقين ودراسة لمواطن إجادتها وقصورها، وكان هذا منهج جميع اللغويين العرب قديماً من "الخليل" إلى "مرتضى الزبيدي" صاحب (تاج العروس).

ومعجم (لسان العرب) واحد من تلك المؤلفات التي أظهر فيها "ابن منظور" مقدار عنايته بدراسة المعاجم السابقة له فيقول: «وإني لم أزل مشغولاً بمطالعات كتب اللغات والاطلاع على

(1) - ابن منظور، لسان العرب ج1، ص8.

تصانيفها وعلل تصاريفها، ورأيت علماءها بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه»⁽¹⁾، وقضيتا الجمع والوضع قضيتان مهمتان في صناعة المعجم العربي أثارهما "ابن منظور" واصفاً بهما حال المعاجم قبله، فما كان منه إلا أن تخير أفضل المعاجم من جهة حسن الجمع، واعتمد عليها في جمع مواد معجمه، ثم نظر في طرق الترتيب وتخير منها أيسر طريقة وأفضلها في زمانه وهي طريقة ترتيب (الصّاح)، ليُتحف المكتبة العربيّة بأحد أهم نفائسها في اللّغة.

أما "الصّغاني" فبعد ممّن ألف في المعاجم ونقدها، إذ عكف مدّة من الزّمن يتأمّل أشهر معجم في زمانه وهو صحاح "الجوهري"، فأوسع درساً وبحثاً وتصحيحاً وتحشيةً* ونقداً، وكان نتاج دراسته تأليف كتابيه (التكملة والذيل والصّلة) و(مجمع البحرين)، أكمل فيهما ما فات "الجوهري" وأصلح هفواته، ولما اتضحت له الصّورة التي يجب أن يكون عليها المعجم اللّغوي اتّجه نحو التّأليف، فأخرج معجمه (العباب الزاخر واللّباب الفاخر)⁽²⁾.

ويتّضح من هذا أنّ دراسة اللّغويين للنتائج المعجمي السّابق لهم كان له دور مهمّ في تشكّل صورة واضحة عن خصائص المعجم المراد تأليفه، كما كان له دور جليّ في تطوّر الصّناعة المعجميّة العربيّة التي قامت على قاعدة أساسية وهي نقد المعاجم السّابقة ونقادي هفواتها وتثمين نقاط القوّة فيها والعمل على تطويرها.

4-3- الموضوعيّة والتأدّب في النّقد:

يدفع الحديث عن النّقد وأهمّيّته في مجال تأليف المعاجم إلى التّساؤل عن طبيعة النّقد المعجمي العربي القديم، هل كان نقداً موضوعيّاً؟ أم كان ذاتياً غلب عليه الهوى والمصالح الشخصية، وهل

(1) - ابن منظور، لسان العرب، ج1، ص7.

* التحشية: وضع الحواشي والتعليقات على الكتاب.

(2) - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص417.

كان تجريحاً وطعناً في العلماء؟ أم كان تسبيحاً للأعذار قبل النقد ورفعةً من شأن أهل العلم، وهنا نفتح المجال للعلماء للحديث علناً نتأدب بأدبهم.

يقول "ابن دريد" في مقدّمة كتابه: «لم أجر في إنشاء هذا الكتاب إلى الازدراء بعلمائنا ولا الطعن على أسلافنا، وأنى يكون ذلك؟ وإنّما على مثالهم نحتذي، وبسبلهم نفتدي، وعلى ما أصلوا نبتي»⁽¹⁾. فهو لا يُنكر فضل من أخذ عنهم، ويذهب إلى الإقرار بأنهم الأصل والمرجع والمنارة لمن أراد السير في تأليف المعاجم من غير أن يتيه.

وكذلك كان حال "الصّغاني" إذ يقول عن نقده لسابقه «لم أذكر ما ذكرت ممّا وقع فيه السّهو... تنديداً بالهفوات، أو وضعاً من رَفِيعات أقدارهم بالسّقطات، وكيف وما استفدت إلّا من تصانيفهم... وما حَمَلت ذلك إلّا على الغلط من النَّاسخين لا من الرَّاسخين»⁽²⁾، فالصّغاني يشير إلى فضل من سبقه في تأليف المعاجم، ويرجع أكثر الهفوات الموجودة في المعاجم إلى عدم دقّة النَّاسخين في ضبط الكتابة.

ويذهب "ابن فارس" إلى عدم التّصريح في كثير من الأحيان بأسماء من ينتقدهم ويصوّب أخطاءهم، لأنّ هدفه تصحيح ما رآه خاطئاً في اللّغة وليس نقد الأشخاص بعينهم، وحتّى عندما يصرّح بمن ينتقده فإنّه يوجّه كلامه إلى المؤلّف بدل المؤلّف مثل قوله: «في كتاب الخليل حرف أراه تصحيفاً. قال: تاخت الإصبع في الشيء الرّخو. وإنّما هذا بالثاء ثأخت»⁽³⁾، وهذا هو المبدأ السّليم في النّقد لأنّ النّقد يكون للكتاب لا لكتابه، وذلك لاحتمال حدوث التصحيف والتحريف من قبل النَّاسخين بعده. وفي وقتنا هذا يشبه التصحيف الخطأ المطبعي الذي تتحمّله دار النشر لا الكاتب.

(1) - محمّد ابن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص40.

(2) - رضي الدّين الحسن الصّغاني، العباب الزاخر واللبّاب الفاخر، ج1، تح: قير محمد حسن، ط1، مطبعة المجمع

العلمي العراقي، العراق 1978، ص19.

(3) - أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، ج1، ص357.

أما "ابن منظور" فقد درس معاجم القدماء، ووقف على محاسنها ومساوئها من أجل أن يختار أحسن الكتب التي يعتمد عليها في الجمع، وأفضل منهج يقتدي به في الوضع والترتيب، فاختار ترتيب القافية الذي اعتمده "الأزهري" في (الصّاح) وأثنى عليه، غير أنّه انتقد جمعه ورآه قاصراً مَخْلاً، وبحث عن أجود الكتب في جمع اللّغة فلم يجد أفضل من (تهذيب اللّغة) و(المحكم) فاعتمدهما رغم حكمه عليهما بسوء التّرتيب، وظهرت نتيجة دراسته الموضوعيّة لمعاجم سابقيه بتأليفه (لسان العرب) أحد أجود المعاجم العربيّة وأكثرها استقطاباً للباحثين إلى يومنا هذا.

فالنّقد المعجمي العربي القديم الذي رافق تأليف المعاجم منذ بدايتها «هو نقد بناء موضوعي هدفه استدراك النقائص في المعاجم السّابقة، ومحاولة سدّ الثّغرات... بهدف الارتقاء بالصّناعة المعجميّة العربيّة»⁽¹⁾، إذ لم يكن مجرد رصدٍ للأخطاء أو تتبعٍ للزلات، بل كان ممارسة علميّة واعية تقوم على الموضوعية في التقويم بعيداً عن التعصّب والأحكام الذاتية، كما اتّسم هذا النّقد بحسن التّأدّب ومراعاة مكانة العلماء السّابقين، فجمع بذلك بين الإقرار بفضلهم والتّنبية على ما وقع في أعمالهم من نقص، في إطار من الاتّزان العلمي الذي يجعل من النّقد وسيلة للإصلاح والتّكميل لا للهدم والتّجريح.

وإذا كان النّقد المعجمي العربي القديم قد اتّسم بهذا الطّابع البناء القائم على الموضوعية والتّأدّب، فإنّ ذلك يدلّ على أنّه لم يكن ممارسة عفويّة، بل كان نظر في ضوء معايير حكم بها النّقاد على مدى جودة معاجم سابقهم.

(1) - مريم منصوري، النّقد المعجمي في مقدّمات المعاجم العربيّة القديمة، ص337.

الفصل الثاني:

معايير النّقد المعجمي العربي القديم

1- معيار الجمع والشّمول

2- معيار التّرتيب

3- معيار الشّرح

4- معيار التصحيف

5- المعيار الصّرفي

واكب ظهور المعاجم العربيّة منذ بدايتها الأولى حركة نقدية سعت إلى دراسة النّاتج المعجمي من كل جوانبه، والوقوف على مواطن الجودة فيه وتثمينها والعمل على تطويرها، وكذلك البحث عن نقاط الضّعف والقصور والعمل على تلافيها وإيجاد حلول مناسبة لها فيما يُؤلّف من معاجم جديدة. ولقد اعتمد النّقاد في دراستهم على جملة من المعايير التي حكموا من خلالها على مقدار جودة معاجم سابقهم، فنظروا في الجمع ومدى استيعاب المعجم لألفاظ اللّغة، وفي طرائق ترتيب المادة اللّغويّة وفي دقّة شرحها، وغيرها من المعايير الأخرى التي سعى من خلالها النّقاد إلى تقييم معاجم سابقهم وسدّ ثغراتها ممّا أسهم في تطوير الصّناعة المعجميّة العربيّة والارتقاء بها.

1- معيار الجمع الشّمول:

بما أن جمع مفردات اللّغة وحفظها من الضّياح هو ما دفع قدماء العرب إلى تأليف المعاجم فإنّ النّقاد أقاموا نقدهم للمعجم كذلك على أساس مدى تحقيق المعجم لهذه الغاية، متناولين قضية الجمع في المعجم من جهة نقص الجمع أو زيادته، متسائلين هل اشتمل المعجم على جميع مفردات اللّغة أم أن جمعه كان قاصرا مخلّا؟ وهل إكتفي بالفصيح من الألفاظ أم أنّه زاد مفردات جديدة لم تُعرف عن العرب؟

إنّ فمعيار الجمع والشّمول في نقد المعجم العربي القديم هو نظرة النّقاد في قضيّة الجمع سواءً من ناحية نقص الجمع أو زيادته، وكشف مواطن الخلل في الجمع وتوضيحها والعمل على تصويبها.

ولقد ظهر هذا المعيار في نقد المعاجم القديمة منذ البدايات الأولى للتأليف المعجمي عند العرب، حيث فحص "الخليل بن أحمد الفراهيدي" الرّسائل اللّغويّة التي وضعت قبله وفي زمانه وخُصّص إلى أنّ أصحابها لم يجمعوا كل مفردات اللّغة في كتاب واحد، بل خصّصوا لكلّ موضوع رسالة خاصّة به، فألّفوا في غريب القرآن والحديث، وظهرت رسائل في خلق الإنسان، والحيوان

والنبّات، والمواضع، وغيرها من الموضوعات الأخرى التي تناولها اللّغويون من خلال شرح معاني مفرداتها.

وبالرغم من أهميّة هذه الرّسائل اللّغوية ودورها في حفظ نصيب وافر من اللّغة، وتيسير الوصول إلى معنى المفردات الخاصّة بموضوع معيّن، إلّا أنّه كان على الباحث الانتقال من رسالة إلى أخرى بحثاً عما يطلبه من تفسير للمفردات التي تصادفه، كما أنّ هذه الرّسائل -ورغم كثرتها- لم تحط جمعاً بمفردات اللّغة، فكان لزاماً التّفكير في وضع كتاب جامع لمفردات اللّغة.

نهض بهذه المهمّة في القرن الثّاني الهجري "الخليل بن أحمد الفراهيدي"، الذي «أطال التفكير في صنع كتاب في اللّغة يحصر لغة العرب كلها، لا تقلت منه كلمة ولا يشدّ منه لفظ، وهده عقله النّاقّد الفاحص إليه»⁽¹⁾، حيث ساعده فكره الرّياضي ومعرفته بالأصوات في حصر مفردات اللّغة عن طريق نظام التّقليبات الصّوتية والأبنية، كما وضع ترتيباً صوتياً لمعجمه استهلّه بحرف العين والذي أطلقه تسمية لمعجمه كذلك.

مهّد "الخليل بن أحمد" من خلال كتاب (العين) الطّريق أمام اللّغويين للخوض في تجربة تأليف المعاجم، فتوالى بعده التّصانيف، ونال كتابه العين قسطاً وافراً من الدّراسة والنّقد، باعتباره «أول معجم عربي ومن الطّبيعي أن لا تخلو الأمور المبتكرة من مآخذ ونقص لا يحسّ بها أصحابها»⁽²⁾، وكان هذا حال جميع المعاجم العربيّة القديمة، حيث لا يؤلّف معجم جديد إلّا ويسعى الدّارسون إلى إظهار محاسنه من جهة والوقوف من جهة أخرى على الخلل الموجود فيه خاصّة في قضية الجمع، لأن الهدف الأوّل للمعجم هو جمع مفردات اللّغة.

(1) - الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، ج1، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السّامرائي، دار ومكتبة الهلال، لبنان 1980، ص15.

(2) - حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص215.

ولقد انقسم النّقد المتعلّق بجمع اللّغة في كتاب العين والمعاجم العربيّة القديمة إلى نوعين: نقد نقص الجمع في المعجم وعدم استيفائه لجميع مفردات اللّغة، ونقد متعلّق بزيادة الألفاظ وإدخال ما ليس من كلام العرب إلى المعاجم العربيّة.

1-1- نقد نقص الجمع في المعجم:

تتبع اللّغويون القدامى مدى إلمام المعاجم العربيّة بألفاظ اللّغة، ووقفوا على قصورها وعدم تمكّنها من الإحاطة بها، وظهر هذا النّقد من خلال تصريحهم بوجود نقص في جمع معجم معيّن، أو من خلال زيادتهم لألفاظ لم تذكرها معاجم سابقهم مع الإشارة إلى مصدر حصولهم على هذه المفردات، ووضع الشّواهد لها.

وكانت بداية هذا النّقد مع ظهور أول معجم عربي (العين)، وجاء النّقد من قبل صاحبه "الخليل بن أحمد" الذي ألّف كتاب (فائت العين)⁽¹⁾ ليستدرك به ما فاتته من ألفاظ لم يذكرها، وهذا النّوع من النّقد الدّاتي الذي وجّهه "الفراهيدي" لمعجمه، يُظهر بأن المعاجم لا بدّ أن تُدقّق وتصحّح حتى بعد نشرها.

ولقد فاق عدد الكتب التي سعت إلى استدراك وتكملة نقص الجمع في العين العشرة كتب أهمّها⁽²⁾: كتاب (الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل) لأبي تراب، وكتاب (الحصائل) لأبي الأزهر البخاري الذي حاول تحصيل ما غفل عنه الخليل، ويضاف إلى هذه الكتب عديد الملاحظات التي دوّنها علماء اللّغة في مؤلّفاتهم، حيث أشار "ابن فارس" إلى أن "الخليل" اعتبر بعض الأبنية مهملة مثل مادة (ع ك ش)، فيقول عنها: «وفي كتاب الخليل أنّ هذا البناء مهمل»⁽³⁾ بينما هي في الحقيقة مستعملة، ولها شواهد على استعمالها.

(1) - ينظر، ابن النديم، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت 1997، ص66.

(2) - ينظر، حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج1، ص233 وما بعدها.

(3) - أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، ج4، ص108.

ولقد نبّه "الأزهري" إلى العديد من التركيبات التي عدّها العين مهملة، ووجد لها استعمالاً عند العرب مثل مادة (ع هـ)، حيث «أهمل الخليل العين مع الهاء في المضاعف وقد قال الفراء في بعض كتبه: عهههه بالضأن عهههه إذا قلت لها عه، وهو زجر لها»⁽¹⁾، ويذكر الأزهري بأنّه هو أيضاً لم يسمع بهذا التركيب في كلام العرب، ولكنه ذكره في معجمه مادام له شاهد من كلام العرب وكذلك الحال بالنسبة لمواد أخرى مثل: (ك ع ل)، (ج ع ز)، (ع ف ش)، (ع ض ر)، وغيرها كثير.

وما يميّز جمع اللّغة عند أصحاب المعاجم الأولى التي ألّفت في نطاق الإطار الزمني للفصاحة، الذي يمتد إلى غاية منتصف القرن الثّاني للهجرة في الحواضر ونهاية القرن الرّابع في البوادي، أن أصحابها اعتمدوا في جمعهم على مشافهة الأعراب في مواطنهم والأخذ عنهم، حيث سئل "الخليل" «من أين أخذت علمك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة»⁽²⁾، وصرّح "الأزهري" بأنّه لم يذكر في معجمه إلّا ما صحّ من سماع، أو ما كان رواية عن ذي معرفة ثاقبة⁽³⁾، ويبين "الجوهري" بأنّه ألّف كتابه (الصّاح) بعد جمعه اللّغة وتحصيلها بالعراق، ومشافهته بها العرب العاربة في ديارهم⁽⁴⁾.

ويُستثنى من مشافهة العرب والأخذ عنهم في القرن الرّابع للهجرة علمين من أصحاب المعاجم العربيّة وهما: "القالي" صاحب (البارع في اللّغة) و "الصاحب بن عباد" مؤلّف (المحيط) ، ويرجع

(1) - محمّد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج1، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001، ص47.

(2) - جمال الدين القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، ج2، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة 1986، ص258.

(3) - ينظر، محمّد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج1، ص34.

(4) - ينظر، إسماعيل بن حماد الجوهري، الصّاح تاج اللّغة وصّاح العربيّة، ج1، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1987، ص33.

سبب ذلك إلى بعدهما عن مواطن الفصاحة، فالقالي ألف معجمه وهو في الأندلس، أما "بن عباد" فألف معجمه وهو في بلاد فارس معتمداً على معجمات سابقيه، ومختلف الكتب التي كانت تزخر بها مكتبته الواسعة، التي قيل بأنها كانت تُحمل على ظهر أربع مئة جمل عند انتقاله وترحاله و«صنّف كتاباً في اللّغة كثّر فيه الألفاظ، وقَلَّ الشّواهد»⁽¹⁾، فاحتوى على العديد من الألفاظ التي سقطت من معاجم سابقيه، وأصبح مرجعاً لتلك الألفاظ لمن جاء بعده خاصّة "الصّغاني" في (العباب الزاخر واللباب الفاخر).

ولقد سلك جميع المعجميين بعد نهاية القرن الرابع هذا الطّريق في التّأليف سواء من سكن منهم بلاد العرب أو من كان بعيداً عن مواطن الفصاحة، حيث توقّف جمع اللّغة مشافهة بسبب شيوع اللّحن في حواضر العرب، ووصوله إلى بواديها، وانتقل اهتمام المعجميّين من جمع الألفاظ مشافهة إلى جمع أقوال سابقيههم والمشتّت من اللّغة في الكتب المتفرّقة، فتمكّنوا بذلك من إضافة العديد من الألفاظ إلى المعجم العربي.

ويظهر جلياً من خلال كثرة الكتب التي اعتمد عليها المؤلّفون في معاجمهم مدى حرصهم على تكملة نقص الجمع في مؤلّفات سابقيههم، وخير مثال على ذلك "الصغاني" الذي أراد في القرن السابع الهجري جمع ما أهمله "الجوهري" في صحاحه، فألف (التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللّغة وصاح العربيّة)، «وبلغت مراجعته ألف كتاب من غريب القرآن والحديث واللّغة والنحو والصّرف وأخبار العرب وأيامهم وأشعارهم وحيوانهم وأسلحتهم وغير ذلك»⁽²⁾، فجاء كتابه مكملًا بحق لما أهمله "الجوهري".

(1) -جمال الدين القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، ج1، ص236.

(2) -رضي الدّين الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ج1، ص م ق32.

ومع بداية القرن الثّامن سعى "ابن منظور" إلى جمع لسان العرب في مؤلف واحد جامع لمفردات اللّغة، فاختار خمسة من أكبر مؤلفات سابقه في اللّغة لتكون مرجعاً له وهي: (تهذيب اللّغة) للأزهري و(المحكم) لابن سيده و(صاح اللّغة) للجوهري و(حواشي ابن بري) و(النهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير، فانتقد بسبب اقتصاره على هذه المراجع فقط وإهمال غيرها مثل (الجمهرة) و(البارع)، ففاته الكثير من المواد والنقود، «وبالرّغم من هذا يعتقد الكثير من الباحثين أنه المعجم الكامل للّغة العربيّة... وهذا خطأ صراح»⁽¹⁾، لأنّ حاله من ناحية شمول الجمع كان كحال سابقه ناقصاً غير محيط بلسان العرب.

ومع مطلع القرن الثّاسع للهجرة أراد "الفيروز آبادي" أن يحيط بمفردات اللّغة، فألّف في البداية معجماً ضخماً سمّاه (اللامع المعلم العجائب الجامع بين المحكم والعباب)، ثم اختصره ليسهل على الطّلاب تحصيله، وقد جمع فيه خلاصة (المحكم) و(العباب) وهما من أكبر المعاجم العربيّة القديمة مادة، وأضاف لهما العديد من الألفاظ الجديدة التي لم يذكرها سابقوه في معاجمهم وحصل عليها هو عند بحثه في بطون الكتب، وسمى كتابه (القاموس المحيط) للدلالة على أنّه بحر واسع في اللّغة. وحتى يُظهر فضل كتابه وتميّزه عن سابقه خاصة في مسألة جمع اللّغة والإحاطة بها، قام بانتقاد "الجوهري" مُظهراً نقص الجمع في صحاحه وأتته «فاته نصف اللّغة أو أكثر، إمّا بإهمال المادّة أو بترك المعاني الغريبة النّادرة»⁽²⁾، وقام بكتابة ما أهمله "الجوهري" باللّون الأحمر حتى يُظهر قيمة ما أضافه للمعجم العربي.

ومن بين ما أضاف "الفيروز آبادي" لجمع سابقه⁽³⁾:

- جمعه للعديد من المصطلحات من ميادين علمية مختلفة كالنحو والفقه والعروض.

(1) - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص452.

(2) - مجد الدّين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص27.

(3) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص470 وما بعدها.

- عنايته بالمولد والمعرّب من الألفاظ.

- اهتمامه بالأمور الطّبيّة وأسماء النباتات وفوائدها ومختلف الأمراض التي تعالجها.

وبجمعه لمصطلحات العلوم المختلفة وعنايته بالألفاظ المولّدة، يكون "الفيروز آبادي" قد خطى خطوة مهمّة في جمع اللّغة، لأنّ هذه الألفاظ استجدّت في كلام العرب وأصبحت مستعملة، وهي مبنية وفق قواعد اللّغة العربيّة، فلا مانع من دخولها المعجم العربي بمعانيها التي استعملت بها.

ولقد لقي (القاموس المحيط) قبولاً لا مثيل له وشاع صيته في الأرجاء ودارت حوله العديد من الدّراسات، وامتدّ صدى شهرته إلى العصر الحديث، فألّف في القرن التّاسع عشر للميلاد "أحمد فارس الشّدياق" كتابه (الجاسوس على القاموس) لينتقد (القاموس المحيط) ومن ورائه المعاجم العربيّة القديمة، داعياً إلى «تأليف كتاب في اللّغة يكون...شاملاً للألفاظ التي استعملها الأدباء والكتّاب وكل من اشتهر بالتأليف»⁽¹⁾، وبهذا يكون "الشّدياق" قد وضع الإطار النظري الذي يجب على المؤلّفين في العصر الحديث اتّباعه في جمع الألفاظ وإصلاح اضطراب الجمع في المعاجم القديمة، سواء من ناحية نقص الجمع أو من ناحية زيادة الجمع وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم.

1-2 - نقد زيادة الجمع وإدخال ما ليس من كلام العرب إلى المعاجم:

لم يكن جمع المعجميّين القدامى لمفردات اللّغة من مؤلّفات سابقهم جمعاً عشوائياً يأخذ الأخضر واليابس، وإنّما كان هناك تمحيص وتدقيق وفحص للمفردات قبل دخولها إلى معاجمهم، وإن كان "الخليل بن أحمد" قد عمد إلى جمع اللّغة واضحها وغريبها حفاظاً على اللّغة من الضّياع، فإنّ خلفه قد تباينت وجهات نظرهم إلى الغريب والحوشي من الألفاظ ووصل بهم الأمر إلى نقد بعض الألفاظ واعتبارها ليست من كلام العرب.

(1) - أحمد بن فارس الشّدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطينيّة 1434، ص3.

ويُبين "السيوطي" أنّ الغريب والحوشي والنّادر والشّاذ هي ألفاظ دلالتها متقاربة، وكلّها خلاف الفصيح⁽¹⁾، فاستعمال اللفظة وشيوعها بين العرب هو دليل فصاحتها، أمّا إذا كانت نادرة في الاستعمال فستصبح غريبة غير واضحة الدلالة، وبالتالي لا يحتاج إليها المتكلّم العادي بالّغة بقدر ما يحتاجها الباحث الموهل في فهم أسرار كلام العرب. وغاية المعجم إنّما هي خدمة مستخدمه مهما كان مستواه.

وهذا ما دفع "ابن دريد" في القرن الرابع الهجري إلى تأليف (جمهرة اللغة)، ليجمع فيه المستعمل والمعروف من كلام العرب، أمّا النّادر والشّاذ من الألفاظ فقد ألحقه بآخر الكتاب منفصلاً عن متن المعجم، فيقول في ذلك: «وجمعنا النّوادر في باب اشتمل عليها وسمّيناه النّوادر لقلّة ما جاء على وزن ألفاظها نحو قهوبة، وطوبالة، وقلنسوة، وقرعبلانة، وما أشبه ذلك على أنّا ألغينا المستكر واستعملنا المعروف»⁽²⁾، وبهذا يكون "ابن دريد" ورغم إشاداته بالخليل ومؤلفه إلّا أنّه خالفه في نظريته لما يجب أن يجمع في المعجم، فقام بجمع الألفاظ الشائعة في الاستعمال أولاً لكثرة الحاجة إليها أمّا النّوادر وما كان قليلاً في اللّغة فألحقه بآخر الكتاب، أمّا المستكر المجهول فكان مصيره الحذف.

ولقد اعتنى "ابن دريد" كذلك بجمع الألفاظ الدخيلة وخصّص لها أبواباً في آخر كتابه، والألفاظ الدخيلة هي ألفاظ أصلها غير عربي وهي: كل كلمة دخلت إلى العربيّة وليست منها سواء أعربت أو تركت على حالها⁽³⁾، فذكر "ابن دريد" الكثير ممّا أخذه العرب من الفارسيّة والروميّة والنبطيّة والسريانيّة ومختلف لغات العجم، حيث أشار أن القراميد (الآجر) أصله رومي يُسمّى قِرْمَدَى والقسطاس: الميزان

(1) - ينظر: جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، تح: فؤاد علي منصور، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت 1998، ص185-186.

(2) - محمّد بن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص41.

(3) - ينظر: سعدي ضناوي، المعجم المفصّل في المعرّب والدّخيل دار الكتب العلميّة، بيروت، ص6.

رومي معرّب كذلك، والطّيجن هو الطابق بالفارسيّة والمقلّى بالعربيّة، والسّراويل فارسي معرّب، والخندق معرّب أصله كنده أي محفور، والطست والهاون لفظتان فارسيّتان⁽¹⁾.

وجرّ على "ابن دريد" هذا الاهتمام المبالغ فيه بجمع الألفاظ المعرّبة والدّخيلة توجّيه سهام النّقد إليه من عديد العلماء مُعتبرين أنّه تجاوز حدود الفصاحة وقام بجمع ما ليس من كلام العرب في معجم واحد مع مفردات العربيّة، وأن صفاء العربيّة بات على المحك.

وكانت هذه النّقطة أهمّ دافع حرّك معاصره "الأزهري" لمحاولة (تهذيب اللغة) متّهما "ابن دريد" «بافتعال العربيّة وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم»⁽²⁾ وسار على هذا النّهج في النّقد "ابن سيده" الذي أنكر كذلك على "ابن دريد" توليده لبعض الألفاظ التي لم تعرف في كلام العرب من قبل فيقول: «الجيم والفاء والزاي لا يصلح أن يكون كلاما إلّا كالذي يأتي به "ابن دريد"، من أنّ الجفّر هو السّرعة»⁽³⁾، بينما عدّ سابقوه هذا البناء مهملاً لم يُسمع عن فصحاء العرب، وحتّى "ابن دريد" نفسه يذهب إلى أن هذا البناء لغة يمانيّة لا يدري حتّى هو مدى صحتها.

وشهدت نهاية القرن الرّابع الهجري وقوف "الجوهري" على جمع ما صحّ من كلام العرب، دون تناوله للألفاظ الغريبة التي جلبت لسابقيه العديد من النّقد، فاكتفى في معجمه بذكر ما صحّ عنده من مفردات اللّغة بعد شدّه الرّحال إلى البوادي لمشاهدة العرب في ديارهم التي لم يطأها اللّحن بعد ومُبتعدا ما أمكن عن كتب السّلف وما احتوته من ألفاظ غريبة مشكوك في فصاحتها.

أمّا ما ميّز تأليف المعاجم بعد القرن الرّابع الهجري فهو اعتماد المعجميين على كتب سابقهم اعتمادا تاما، وإن اختلفوا في أسماء مراجعهم وعددها بين مُوسّع يريد الإلمام وبين مُضيق يريد

(1) - ينظر، ابن دريد، جمهرة اللغة، ج3، ص 1324.

(2) - محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج1، ص 27.

(3) - أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، ج1، ص 467.

الاقتصار على الشّائع الفصيح دون غيره، ويُخصّص منهجهم في التّأليف والجمع قول "مرتضى الزبيدي" صاحب (تاج العروس) آخر معجم عربي ألف في القرن الثاني عشر الهجري الموافق للقرن الثامن عشر ميلادي، إذ يقول عن كتابه: «لا أدعي فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت... وليس لي في هذا الشّرح فضيلة أمت بها، ولا وسيلة أتمسك بها، سوى أنّني جمعت ما تفرّق في تلك الكتب»⁽¹⁾، وكان هذا هو النّهج الذي اتّبعه جميع المؤلّفين بعد القرن الرّابع الهجري إلى غاية العصر الحديث.

ولقد ساهم هذا المنهج في تطوّر جمع المعاجم العربيّة، حيث بلغ مجموع الجذور اللّغوية التي تناولها (صاح اللّغة) في القرن الرّابع للهجرة 5681 جذراً، بينما بلغ ما تناوله (لسان العرب) في القرن الثامن للهجرة ما مقداره 9273 جذراً وهو ما يقارب الضّعف، وهذا بفضل اعتماده على أربعة معاجم أخرى بالإضافة إلى (الصّاح)، أمّا (تاج العروس) في القرن الثّاني عشر للهجرة فقد بلغ ما احتواه من الجذور ما يقارب 12 ألف جذر⁽²⁾.

ويبيّن هذا المنحى التصاعدي في الجمع حرص المعجميّين العرب على سدّ خلل الجمع عند سابقهم من خلال توسّعهم في المصادر، إلّا أنّ هذا الجهد الكبير لم يرق إلى درجة صناعة معجم عربي شامل لمفردات اللّغة، حيث حالت عديد الأسباب دون الوصول إلى استيعاب كلام العرب في مؤلّف واحد.

1-3 - أسباب خلل الجمع عند القدماء :

يرى الباحثون أن قصور الجمع الذي ميّز المعاجم العربيّة القديمة مرده إلى عدة أسباب أهمها:

(1) - مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2001، ص10.

(2) - ينظر: محمد حسن حسن جبل، الاستدراك على المعاجم العربيّة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص20.

1- سعة اللّغة العربيّة وكثرة مفرداتها: حيث قال عنها "الشّافعي" (ت204هـ): «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا. ولا نعلمه يُحيط بجميع علمه إنسان غير نبي»⁽¹⁾ وذهب "بروكلمان" إلى أنّ «معجم العربيّة اللّغوي لا يُجاريه معجم في ثرائه إنّه نهر»⁽²⁾، فاللّغة العربيّة واسعة المادة كثيرة الاشتقاق متعدّدة اللّهجات، وأدّت هذه السّعة إلى عدم الاستقرار التّام لكلام العرب.

2- التّقيّد بمعايير الاحتجاج اللّغوي: حيث وضع القدماء شروطاً زمنيّة ومكانيّة للاحتجاج بكلام العرب والحكم على فصاحته، و«التزم بهذه المعايير، وتحمى تخطّي حدودها (بصورة كبيرة) جمهور اللّغويين و النّحاة، فأغفلوا الكثير الطّيب ممّا في نتاج عشرات أو مئات من أقدر أدباء العربيّة (شعراء وناثرين وعلماء ومؤلفين) من ألفاظ وصيغ وعبارات واستعمالات ودلالات أجّدها، فلم تأخذ مكانها في المعاجم»⁽³⁾، فاستبعدت بذلك العديد من الألفاظ المؤلّدة والمُعرّبة، وأقصيت الألفاظ التي شاع استخدامها بعد عصر الاحتجاج من دخول المعاجم العربيّة، ونظر بذلك أصحاب المعاجم إلى اللّغة نظرة ناقدة لا جامعة.

3- يضاف إلى هذا اعتماد معظم المعاجم على مؤلفات سابقة بما فيها من نقص ممّا أدّى إلى توريث القصور نفسه، وتكرير المواد نفسها دون إضافة كبيرة.

كما ساهم التّرتيب المُعتمد في المعاجم القديمة في سقوط العديد من الألفاظ التي لم يُنتبه إلى جذورها الصّحيحة، وتكرار بعض المواد في مواضع مختلفة، فكان التّرتيب المعجمي القديم محل شكوى من طرف العديد من اللّغويين، وأصبح معيار التّرتيب من أهمّ المعايير التي اعتمد عليها النّقاد في تقييم المعجم العربي بالإضافة إلى معيار الجمع.

(1)- محمد بن إدريس الشّافعي، الرّسالة، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1938، ص42.

(2)- محمد حسن حسن جبل، الاستدراك على المعاجم العربيّة، ص23.

(3)- نفسه، ص20.

2- معيار التّرتيب:

يُعدُّ معيار التّرتيب من بين أهمّ المعايير التي يُقاس بها نجاح المعجم أو قصوره، إذ لا تكتمل وظيفة المعجم بمجرد جمع المادّة اللّغويّة ما لم تُنظّم وفق طريقة واضحة تيسّر على المُستعمل الوصول إلى مبتغاه، «والتّرتيب أمر مهمّ تتفاوت المعاجم فيه، وهو الذي يجعل النّاس أكثر إقبالاً على معاجم دون غيرها، وهو سبب شيوع بعضها، وخمول بعضها الآخر»⁽¹⁾، لأنّ التّرتيب الجيّد مسلك آمن للوصول إلى المفردات ومعرفة معناها في زمن وجيز وبأقلّ جهد، وهذا ما يجعل الباحث يعود إلى المعجم في كل وقت، أمّا التّرتيب السيء فإنّه مدعاة لنفور الباحثين، وخروج المعجم من دائرة الاستعمال.

ولقد تنبّه اللّغويون العرب الأوائل إلى أهميّة التّرتيب في المعجم، غير أنّ اختلاف مقاصدهم العلميّة وتباين تصوّراتهم للغة أدّى إلى تعدّد طرائق التّرتيب في المعاجم اللّغوية القديمة، بين الصّوتي والألفبائي واللفافيّة.

ومن هنا أصبح التّرتيب مجالاً خصباً للنّقد المعجمي، لا من حيث شكله فحسب، بل من حيث أثره في الاستعمال، وفي تحقيق الشّمول والدّقة، وفي تجاوز ما شاب بعض المعاجم من عسر أو غموض في طريقة الكشف عن الألفاظ، وعليه يندرج الحديث عن معيار التّرتيب ضمن القضايا المركزيّة في نقد المعاجم العربيّة القديمة، لما له من دور حاسم في تقويم مناهج ترتيبها، والكشف عن مواطن القوّة والضعف فيها.

ولقد عرفت المعاجم العربيّة القديمة تنوّعاً ملحوظاً في طرائق ترتيب مادّتها اللّغويّة بحيث «لا تُعرف أمّة من الأمم في تاريخها القديم أو الحديث قد تفنّنت في أشكال معاجمها، وفي طرق تبويبها

(1) - عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، تداخل الأصول اللّغوية وأثره في بناء المعجم، ج1، ص 60.

وترتيبها كما فعل العرب»⁽¹⁾، وهذا التنوّع ما كان ليكون لولا وقوف أصحاب المعاجم على هفوات سابقهم ومحاولتهم ابتداع طرائق جديدة تُنظّم مواد المعجم وتسدّ الخلل.

2-1- نقد ترتيب المعاجم القديمة:

لقد صاحب هذا التنوّع في طرائق الترتيب وعي نقديّ أسهم في توجيه البحث المعجمي وتطويره إذ انتبه اللّغويّون الأوائل إلى ما تفرزه بعض أنماط الترتيب من صعوبات في الكشف والاستعمال فصدرت عنهم ملاحظات نقدية ساعدت في تقويم طرائق الترتيب، ومراجعة مناهج السّابقين لتجاوز ما اعتراها من قصور، والوصول إلى تأليف معجم مرتّب بطريقة تُيسّر البحث فيه. ومسّ النّقد الموجّه إلى ترتيب المعاجم الترتيب الخارجي المتعلّق بنظام المداخل، كما تطرّق إلى الترتيب الدّخلي الخاص بتنظيم المادّة اللّغوية داخل المدخل الواحد، وكان لكل طريقة في التّرتيب نقد موجه لها، يظهر هفواتها ومواطن صعوبتها.

ويعدّ التّرتيب الصّوتي من أقدم طرائق تنظيم المادّة المعجمية في التّراث العربي، إذ ارتبط بظهور أوّل معجم عربي وهو (العين) للخليل بن أحمد الفراهيدي، ثمّ جاء العلماء بعده «فوضعوا كتب اللّغة على حروف المعجم، إذ وجدوا أنّ ترتيب الحروف على ما صنع الخليل فيه عنت وإرهاق، لا يتقنه إلّا من كان مثل الخليل»⁽²⁾، ولأنّ طريقة الكشف فيه تحتاج إلى بعض التّدريب من أجل تجاوز صعوبتها.

ودفعت هذه الصّعوبة بواضعي المعاجم بعد "الخليل" إلى محاولة اكتشاف منهج جديد في بناء المعاجم، وطريقة ترتيب مداخلها، «مما أدّى إلى تطوّر واضح في فنّ صناعة المعجم عند العرب»⁽³⁾

(1) - أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط8، عالم الكتب، القاهرة 2003، ص175.

(2) - محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الصّحيح، ج1، تح: أحمد محمد شاكر، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1978، ص50.

(3) - حلمي خليل، مقدّمة لدراسة التراث العربي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنّشر، بيروت 1998، ص158.

غير أنّ هذه الطّريقة ومن جهة أخرى وُجد لها أتباع كُثر، إذ سار في فلك الترتيب الصّوتي جماعة من اللّغويين في معاجمهم.

ولقد وجّهت لهذا النّوع من الترتيب عدة إنقادات، حيث انتقد "ابن دريد" الترتيب الصّوتي المعتمد في كتاب (العين) بسبب صعوبة البحث فيه، فعدل عنه في (جمهرة اللّغة) إلى الترتيب الألفبائي (أ ب ت ث...) الشائع والمتداول بين العامّة في زمانه، فيقول عن فضل ترتيب كتابه «وأجربناه على تأليف الحروف المّعجمة إذ كانت بالقلوب أعبق وفي الأسماع أنفذ وكان علم العامّة بها كعلم الخاصّة، وطالبها من هذه الجهة بعيداً عن الحيرة مشغياً عن المراد»⁽¹⁾، فابن دريد أراد من خلال هذا الترتيب الجديد تقريب المادّة اللّغوية إلى الباحثين في المعاجم وجعلها متاحة بأيسر طريقة وأوضحها.

وبالرّغم من اعتراف "ابن دريد" بأسبقية "الخليل" وفضله على من جاء بعده إلّا أنّه انتقد ترتيب معجمه، «لأنّ كتاب العين لا يمكن طالب الحرف منه أن يعلّم موضعه من الكتاب من غير أن يقرأه إلّا أن يكون قد نظر في التّصريف وعرف الرّائد والأصلي والمعتل والصحيح، والثلاثي والرباعي والخماسي، ومراتب الحروف من الحلق والشفة... ويحتاج مع هذا إلى أن يعلم الطّريق التي وصل الخليل منها إلى حصر كلام العرب»⁽²⁾ ومعرفة كلّ هذا تتطلب من الباحث أن يكون متضلّعاً في اللّغة وإلّا ظلّ الطريق وعاد خائباً بخفي حنين، وهذا ما دعا "ابن دريد" إلى مخالفته، واعتماد الترتيب الألفبائي لما فيه من تيسير وتقريب للمادّة، ولأنّ معرفة عامّة النّاس به كالخاصة منهم، وهذا خلاف الترتيب الصّوتي الذي لا يدركه إلّا أهل الاختصاص.

(1) - محمد بن دريد، جمهرة اللّغة، ج1، ص40.

(2) - جلال الدين السيوطي، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص71.

وتتجلّى أهميّة ما قام به "ابن دريد" في عدم اكتفائه بنقد ترتيب (العين) بل قدّم بديلاً منهجياً ساهم من خلاله في تطوير تأليف المعجم العربي وتيسير البحث فيه، فكان نقده بناءً لا هداماً. ولم يتخلّ "ابن دريد" عن منهج "الخليل" بصفة كليّة بل حافظ على نظام الأبنية، فقسّم كتابه على أساسها (الثنائي، الثلاثي، الرباعي...)، وداخل كلّ بناء يُرتّب المواد ترتيباً ألفبائياً (أ ب ت ث...)، فكثرت تقسيماته واختل ترتيب مواده في كثير من الأحيان، فكان عرضة للنّقد والتّصويب مثله مثل العين، وكان ممن انتقدهما "ابن فارس" الذي أشار في مقدّمة كتابه (مجل اللّغة) إلى صعوبة البحث في معاجم سابقه، وأنّ الطّالب فيها لمعنى اللفظ سيستوقفه ما يشاهده من صعوبة البحث فيها، وتعدّد أبوابها وتشعب سبلها⁽¹⁾، فيُبْعِدُه ذلك عن الوصول لمراده.

ففكّر "ابن فارس" في طريقة يُيسّر بها البحث، وكانت النّتيجة تقسيم كتابيه (المقاييس) و(المُجل) على نحو زواج فيه بين محاسن ترتيب (العين) و(تهذيب اللّغة)، حيث قسّم المعجم على أساس الحروف مثل "الخليل" و خلاف "ابن دريد" الذي قسّمه على أساس الأبنية، ولكنّه اختار الترتيب الألفبائي الذي اعتمده "ابن دريد" مخالفاً بذلك "الخليل" وترتيبه الصّوتي، فجاء معجمه مقسّماً إلى كتب (كتاب الألف، كتاب الباء، التاء...) وداخل كلّ كتاب يقسّم المواد إلى أبواب (باب الثنائي المضاعف، باب الثلاثي باب ما زاد على الثلاثي) وهذا كلّّه تيسيراً للبحث.

ولم يكن "ابن فارس" هو الوحيد في القرن الزّابع الهجري الذي انتقد ترتيب معاجم سابقه، إذ ذهب "الجوهري" إلى ترك نظم الترتيب السّابقة له، فأسقط نظام الترتيب حسب المخارج (الصّوتي) ونظام التقاليب ونظام الأبنية، وأتى بترتيب جديد يقوم على أواخر الكلم وليس أوائلها (نظام القافية) فيقول عن معجمه: «أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللّغة... على ترتيب لم أسبق إليه

(1) - ينظر: أحمد بن فارس، مجمل اللّغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1997، ص75.

وتهذيب لم أغلب عليه في ثمانية وعشرون باباً، وكلّ باب منها ثمانية وعشرون فصلاً على عدد حروف المعجم وترتيبها»⁽¹⁾، فكان الباب الأول لمعجمه هو باب الألف، جمع فيه الألفاظ التي تنتهي بحرف الألف ثم باب الباء وهكذا، وقسم كلّ باب إلى ثمانية وعشرين فصلاً جاعلاً الفصل للحرف الأول من الكلمة.

ولقد نال (الصّاح) شهرة واسعة فاتبّع نظام ترتيبه الكثير من المعجميّين ولعدّة قرون بعده مثل "ابن منظور" في القرن الثامن للهجرة و"الفيروز آبادي" في القرن التاسع للهجرة، ويرجع سبب ميلهم لترتيب القافية إلى:

- تفشّي ظاهرة السّجع عند الأدباء والمؤلّفين.

- كثرة الشعراء غير العرب وحاجتهم إلى كلمات تنتهي بنفس الحرف لينسجوا عليها أبياتاً متّحدة في القافية، وهو ما يجدونه بسهولة في المعاجم المُرّتبة حسب أواخر الكلم.

وباتّباع "الجوهري" لهذا النّظام من الترتيب يكون قد راعى حاجات أهل زمانه، وبتركه لنظام الأبنية يكون قد قضى على مشكل الألفاظ التي اختلف فيها هل هي من الثّنائي أو الثلاثي أو من الرّباعي، غير أنّه -وكغيره- لم يعدم من ينتقد الخلل الذي ظهر في ترتيب معجمه، إذ انتقده "الصّغاني" في (التكملة والذيل والصّلة) لوضعه ألفاظاً في غير أماكنها، مثل وضع "الجوهري" لكلمة (المرهم) في مادة (ر ه م)، بينما الأصحّ أن يضعها في فصل الميم من باب الميم فلفظ مرهم «مُعَرَّب وحقّه أن يذكر في فصل الميم»⁽²⁾، لأنّ جميع حروفه أصليّة.

وكان من الذين أعجبوا بترتيب الصّاح "ابن منظور" في القرن الثامن للهجرة، لدرجة أنّه اختار ترتيبه من بين تراتيب مصادره الخمسة، ونسج على منواله في (لسان العرب)، لأنّ "الجوهري" «أحسن

(1) - إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللّغة وصّاح العربيّة، ج1، ص33.

(2) - رضي الدّين الصّغاني، التكملة والذيل والصّلة، ج6، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة 1979، ص40.

ترتيب مُختصره وشهره فحَفَّ على النَّاس أمره فتناولوه وقَرَّب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه»⁽¹⁾، فغطَّت بذلك جودة ترتيبه على نقص جمعه، وأصبح بذلك حسن الترتيب عنواناً للمعجم النَّاجح.

كما قام "ابن منظور" بدراسة ترتيب مصادره الأخرى مبيناً صعوبة البحث في (تهذيب اللّغة) و(المحكم)، وأنَّ لكلَّ منهما «مطلب عسر المهلك، ومنهل وعر المسلك، وكأنَّ واضعه... قصد أن يُعرب فأعجم»⁽²⁾، نظراً لتشتت ذهن الباحث بسبب سوء الترتيب والخلط في التبويب، فشبههما "ابن منظور" بمن أراد الإبانة عن المعاني وتوضيحها فما زادها إلا إبهاماً وتعميةً، وكان سوء ترتيبهما سبباً مباشراً في إهمال النَّاس لهما وترك تداولهما.

وكان هذا هو حال مصدره الآخر معجم (النهاية) لمحمد ابن الأثير الجزري الذي «لم يضع الكلمات في محلّها ولا راعى زائد حروفها من أصلها»⁽³⁾، فأصلح "ابن منظور" خلله، ووضع ما أخذ عنه من كلمات في مكانها الصّحيح في معجمه (لسان العرب)، فجاء الكتاب واضح المنهج سهل المأخذ.

وتبيّن هذه الدراسة التي قام بها "ابن منظور" لترتيب المعاجم التي أخذ عنها مادة معجمه مدى حرص المعجميين على الاهتمام بتيسير البحث في معاجمهم، من خلال تخير الترتيب المناسب، وأنَّ شمول الجمع واتّساع المادّة لا يكفي ما لم يرافق ذلك حسن الترتيب وإحكام التنظيم.

فالمعجم قد يبلغ الغاية في الجمع والاستقصاء، غير أن اضطراب ترتيبه يُعسر الاستفادة منه ويُضعف قيمته العلميّة، فالشّمول يُمدّ المعجم بالمادة الوافية، أمّا الترتيب فيمنحه النّظام الذي يُمكن الباحث من استثمار تلك المادة والكشف عن معناها، ومن ثمَّ كان حسن الترتيب شرطاً لازماً لتمام الفائدة وبه تنتقل المادة اللّغويّة من مُجرّد حشد للمفردات إلى بناء معرفي منسّق سهل المأخذ، إذ لا

(1) - جمال الدّين بن منظور، لسان العرب، ص7.

(2) - نفسه، ص7.

(3) - نفسه، ص8.

ينفع «حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إجادة الوضع مع رداءة الجمع»⁽¹⁾، على حدّ تعبير "ابن منظور".

كما لا تكتمل فائدة المعجم إلّا إذا شُرحت مواده شرحاً وافياً تاماً، يكشف عن المعنى ويُبين بآيسر طريقة وأوضحها، وهذه النّقطة المهمّة لم يغفل عنها اللّغويون العرب قديماً أثناء تأليفهم للمعاجم أو دراستهم لها، إذ يوجد في التراث الكثير من الإشارات النّقدية والتّصويبات التي تناولت الشّرح باعتباره أحد أهمّ الأسس التي يُبنى عليها المعجم.

3- معيار الشّرح:

بعدما ينتهي المُعجمي من جمع مواد معجمه واختيار مداخله، ووضع ترتيب معيّن لها يعمد إلى وضع شروحات لها، تزيل غموضها وتُجلي وتُبين عن معانيها، فالمعنى هو المطلوب الأوّل لمستعمل المعجم ومحلّ عناية المُعجمي، لأنّ وظيفة المعجم الأساسيّة هي تبيان المعاني و«توضيح المعنى البعيد بمعاني قريبة معروفة»⁽²⁾، قبل أن تكون حصراً للألفاظ وتنسيقاً لها.

كما يحتلّ الشّرح -من جهة أخرى- مكانة محوريّة في الحكم على المعجم وتقويمه، لأنّ جودة المعجم لا تقاس بكثرة مواده وحسن ترتيبها فحسب، بل بقدرته على تقديم تفسير واضح يحدّد المعنى تحديداً دقيقاً ويجنبه الغموض والاضطراب.

ولقد كان الشّرح بدوره محلّ اهتمام النّقاد العرب قديماً، فلم يتركوا طرائق تفسير الألفاظ في معاجم سابقهم تمرّ دون تمحيص وتقويم، فنظروا في الشّرح ودقّته ومدى دعمه بالشّواهد المناسبة ومنه يُمكن تقسيم معيار الشّرح في نقد المعجم العربي القديم إلى نقد الشّرح في حدّ ذاته، ونقد الشّواهد المستعملة والمساعدة على إيضاح المعنى الذي تكتسبه المفردات من سياقاتها المختلفة.

(1)- جمال الدّين بن منظور، لسان العرب، ص7.

(2)- أحمد مختار عمر، معجم اللّغة العربيّة المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، القاهرة 2008، ص1182.

3-1 - نقد الشّرح في المعاجم القديمة:

اهتمّ أصحاب المعاجم الأولى والرّسائل اللّغويّة بجمع اللّغة وتدوينها، ووضع الشّروح المناسبة لها، والشّواهد الدّالة على استخدامها، ولمّا جاء خلّفهم نظروا في أقوالهم وأخذوا منها الشّيء الكثير أدخلوه في معاجمهم، كما استوقفهم من جهة أخرى ما لاحظوه من خلل في شرح بعض المفردات. وكان هذا الخلل من الأسباب الدّافعة إلى تأليف المعاجم عند بعض اللّغويّين، حيث عدّد "الأزهري" في مقدّمة (تهذيب اللّغة) الأسباب التي حملته على تأليف معجمه، فيذكر منها التّنبيه على «المُعَوَّر من التفسير المُزال عن وجهه، لِئلاَّ يَعتَرَّ به من يجهله ولا يعتمد منه لا يعرفه»⁽¹⁾، فالأزهري درس معاجم من قبله وأراد تهذيبها وإصلاح عوجها وتقويمه، منبّهاً على ما اعترى بعض التّفسيرات من فساد وانحراف عن سُنن العرب في كلامها، وهذا خوفاً من الرّكون إليها وتداولها بين النّاس فيفسد لسانهم.

ومن أمثلة نقد الأزهري لشرح سابقه ما جاء في مادّة (ج ف ل) «قال اللّيث: الجُفْل: السّفينة والجُفول السّفن. قلت: لم أسمع الجفل بهذا المعنى لغير اللّيث»⁽²⁾، فالأزهري يُنكر على "اللّيث بن المظفر" انفراده بهذا الشّرح الذي لم يجده عند غيره، ويذهب إلى أنّ الجفل هو السّحاب وليس السفينة كما يُنكر عليه جعله (الحرث) بمعنى الذّكر من التّعالب فيقول: «لم أسمع الحرث بهذا المعنى لغير اللّيث وهو مُنكر»⁽³⁾، ويُرجع "الأزهري" سبب إنكاره لهذا المعنى إلى عدم سماعه عن العرب، وخُلُوّ المؤلّفات اللّغويّة السّابقة منه.

(1) - محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج1، ص7.

(2) - نفسه، ج11، ص61.

* - الأزهري ينسب كتاب (العين) للّيث بن المظفر أحد تلاميذ الخليل بدل نسبته للخليل بن أحمد، لذلك تراه في نقله من كتاب العين يقول: قال اللّيث.

(3) - محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللّغة، ج4، ص253.

وتناول "الأزهري" كذلك شروح "ابن دريد" في (جمهرة اللّغة) بالتمحيص والتّعليق فيقوله في مادة (ه ط ع): «قال ابن دريد الهَطِيع: الطَّرِيق الواسع: قلت: ولم أسمع الهَطِيع بمعنى الطريق لغيره وهو من مناكيره التي يتفرّد بها»⁽¹⁾، ويُشير "الأزهري" هنا إلى أنّ "ابن دريد" جاء في كتابه بمعان كثيرة لم تُذكر عند غيره من اللّغويين، وهذا شيء منكر مردود عليه.

ويظهر من خلال تعليقات "الأزهري" على شروح سابقه، وإنكاره لتفرّد بعضهم بشرح معيّن أنّه قام بدراسة المعاجم التي ألّفت قبله ومختلف الرّسائل اللّغويّة، ووازن بين الشّروح، فأثبت ما اتّفق عليه الشّراح، وأنكر من الشّرح المُتفرّد به وأشار إليه، حتى لا يعتمد منه من لا يعرفه.

كما قام كذلك بالمقارنة بين القولين المختلفين والحكم بالصّحة لواحد منهما، فيقول في مادة (خ ا ر): «قال الليث: الخير: الهبة وقال أبو عبيد: الخير: الكرم، وهو الصّواب»⁽²⁾، فالأزهري لا يكتفي بذكر الأقوال، بل يُردف ذلك بتعليق يبيّن فيه القول الصّائب حتى يُعين الباحث على الوصول إلى المعنى المناسب.

وكانت غاية تيسير البحث ماثلة كذلك في فكر "ابن فارس" عند تأليفه (مقاييس اللّغة)، فاتبّع منهجاً جديداً لم يسبقه إليه أحد من أصحاب المعاجم القديمة، إذ «نظر إلى الدلالة نظرة عامّة استخلص بها من مشتقّات كل جذر المعنى العام الذي تدور في فلكه هذه المشتقّات»⁽³⁾، فافتتح شرح كلّ مادة من مواد معجمه بذكر هذا المعنى العام، ثم ذكر بعده المعاني الأخرى الفرعيّة للمادة، وأخّر المعاني المجازيّة والشّاذة.

(1) - محمد بن أحمد الأزهري، ج 1، ص 97.

(2) - نفسه، ج 7، ص 255.

(3) - خليل حلمي، مقدّمة لدراسة التراث المعجمي العربي، ص 223.

ويساعد هذا المنهج في تيسير البحث داخل المواد، فبمجرد الشّروع في قراءة ما جاء في شرح المادة يجد الباحث المعنى الأصلي فلا يحتاج إلى قراءة المادّة كلّها، فإن أراد التوسّع في الشّرح ينتقل إلى المعاني الهامشيّة بعده.

ولقد تمكّن "ابن فارس" من خلال تطوّقه إلى الدلالة المركزيّة لكل مادة من الوصول إلى نقد التعاريف الخاطئة عند سابقه، والتّرجيح بين المتعارضة منها: حيث يقول في مادة (ظ ع ن): «الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدلّ على الشّخص من مكان إلى مكان... فقال قوم هي المرأة، وقال آخرون الطّعائن الهودج، كان فيها نساء أو لم يكن. وهذا أصح القولين، لأنّه من أدوات الرّحيل»⁽¹⁾، فابن فارس في هذا المثال يذكر الدلالة الأصليّة لمادة (ظ ع ن)، وأنّها تعني الانتقال والتّرحال من مكان إلى آخر، ثمّ يذكر الأقوال المختلفة في شرح معناها دون ذكر القائلين، ويوازن بين من جعل الطّعينة المرأة، وبين من جعل الطّعائن بمعنى الهودج، ثمّ يُرجّح صحّة القول الثّاني معللاً ذلك بأنّه من أدوات الرّحيل، ويدخل تحت المعنى الأصلي الدّال على الانتقال خلاف المعنى الآخر.

وكان "ابن فارس" في أحيان أخرى ينسب الأقوال إلى أصحابها ويعلّق عليها، فانتقد تعريف العديد من المواد خاصّة تلك التي ذكرت في أهمّ مرجعيه (العين) و(الجمهرة)، فيقول منتقداً ما ذهب إليه "ابن دريد" في شرح مادة (خ ز ف): «فالحزف هذا المعروف ولسنا ندري أعربيّ هو أم لا، قال "ابن دريد": الحزف الخطر باليد عند المشي، وهذا من أعاجيب أبي بكر»⁽²⁾، فابن فارس ينكر ما ذهب إليه "ابن دريد" ويراه من الأعاجيب التي يتقرّد بها، كما استخدم ألفاظاً أخرى في تخطّئته مثل: أوهام، هفوات، تدليس، غرائب، ونحوها من الألفاظ التي تُؤدّي معنى النّقد.

(1) - أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، ج3، ص 465.

(2) - نفسه، ج2، ص 177.

ويثبت كلّ هذا أن "ابن فارس" «لم يكن يردّد كلّ ما كان ينقله أو يرويّه عن شيوخه من علماء العربيّة فحسب، بل كان يُخضع الرّوايات جميعها للدّرس والنّقد»⁽¹⁾، فهو لم يأخذ الأخضر واليابس من أقوال سابقيه دون تمحيصٍ وتدقيقٍ وإعادةِ نظرٍ وتصويبٍ للخلل في كثير من الأحيان. وتبع "الصّغاني" في مؤلّفه (التكملة والذيل والصّلة) المنهج الذي سار عليه "ابن فارس" فقدّم الدلالة المركزيّة للفظ وأخّر المعاني الأخرى للمادة، كما انتقد قصور الشّرح عند سابقيه خاصة شروح "الجوهري" في معجم (تاج اللّغة وصحاح العربيّة)، فقام بإكمال شرح الألفاظ التي اكتفى فيها "الجوهري" بذكر معنى واحدا فقط أو معنى مختصراً مَخْلاً، يقول في مادة (ع ق ق): «وفي بلاد العرب أربعة أعقّة ذكر الجوهري منها عقيق المدينة»⁽²⁾، أمّا الثلاثة الأخرى فقام "الصّغاني" بذكرها وتوسّع في شرح المادة وإيفائها حقّها.

ولقد عمد كثير من اللّغويّين إلى تصويب الأخطاء الموجودة في مؤلّفات سابقيه، ومن هؤلاء "الصّفدي" الذي ألّف (نفوذ السّهم فيما وقع للجوهري من الوهم)، وهو من أهمّ الكتب التي ألّفت في سقطات "الجوهري" في (الصّحاح)، لأنّ "الصّفدي" ضمّن كتابه خلاصة ما جاء في حواشي "ابن بري"، وأضاف له الشّيء الكثير.

وممّا علّق به "الصّفدي" على شرح "الجوهري" قوله: «قال: الجوهري: جَاشَتِ القدر أي غلت قلت: قد ذكر غيره أن جاشت القدر إذا بدأت أن تغلي ولم تغل بعد»⁽³⁾، ثم يُتبع "الصّفدي" ما ذهب إليه بالشّاهد الشّعري الدّال على هذا الاستخدام في كلام العرب، ويظهر في هذا المثال تدقيق المعنى وتخصيصه، فجاشت تطلق على بداية غلي القدر وليس لغليها مطلقاً.

(1) - محمود عبد الله جفال، منهج أحمد بن فارس في النّقد اللّغوي، ج4، مجلّة مجمع اللغة العربيّة، دمشق 2003، ص1110.

(2) - رضي الدّين الصّغاني، التكملة والذيل والصّلة، ج5، ص116.

(3) - صلاح الدّين الصّفدي، نفوذ السّهم فيما وقع للجوهري من الوهم، تح: محمد عايش، ط1، دار النشر الإسلاميّة، بيروت 2006، ص279.

ويظهر من هذا أن اللّغويين اتّبعوا منهجاً في نقدهم للشرح يقوم على:

- إنكار التّفرد بشرح خاص والإشارة إليه وعدم الأخذ به.
- التعليق على الأقوال بدون ترجيح.
- التّرجيح بين الأقوال المتعارضة مع تعليل سبب الميل إلى قول خلاف آخر.
- تكملة معاني الألفاظ التي ذكر لها معناً واحداً أو اختُصر شرحها اختصاراً مَخلاً.
- اختصار الشّروح الطويلة وجعلها مناسبة للمعجم بحيث لا تثقل متنه.

ولقد ساعدت هذه الدّراسات المتأخّرين من أصحاب المعاجم العربيّة في تقويم الشّرح، حيث اتّضحت لهم الرّؤية، وظهرت عندهم مناهج محكمة في شرح الألفاظ يراعى فيها طبيعة المستخدم وطريقة تيسير البحث له، فألف "الفيروز أبادي" (القاموس المحيط) مبيّناً في مقدّمته منهجه في معالجة الألفاظ، ومزاياه التي تشمل «حسن الاختصار، وتقريب العبارة وتهذيب الكلام، وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة»⁽¹⁾، فجاء كتابه ملائماً لطلاب العلم فتناقلوه وتداولوه.

ثمّ جاء بعده "الزبيدي" وكان غرضه الأوّل شرح (القاموس المحيط)، فنظر في شروح سابقه وأخذ عصارة ما فيها ليؤلّف (تاج العروس من جواهر القاموس) شارحاً فيه ما يحتاج من عبارات "الفيروز أبادي" إلى توضيح مثل «قوله: النّطأة: العنكبوت وكان صاحب القاموس قال: النّطأة: دُوبية، و... كقوله: الحانوت: دكّان البائع مطلقاً وإن لم يكن بائع خمر، وفي القاموس الحانوت: دكّان الخمر»⁽²⁾، فالزبيدي خصّص بعض التعاريف التي جاءت في (القاموس المحيط) عامّة غير دقيقة، ليزيدها وضوحاً مثلما فعل في المثاليين السّابقين.

(1) - مجدّد الدّين الفيروز أبادي، القاموس المحيط، ج1، ص27.

(2) - ينظر، حسين نصّار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ج2، ص479.

كما اهتم "الزبيدي" بالشّواهد الدّالة على استعمال الألفاظ، «فجمع من الشّواهد ما لم يجمع مثله مثله»⁽¹⁾، بفضل اطلاعه على التراث الضخم الذي تركه الأولون، ومختلف الشّواهد التي استخدموها والملاحظات التي وجّهوها للشّواهد التوضيحية في المعاجم.

3-2- نقد الشّواهد:

بدأ استخدام الشّاهد بمختلف أنواعه في المعاجم العربيّة مع البدايات الأولى لظهورها، نظراً لأهمّيته في توضيح معاني الألفاظ وإثبات صحّتها واستعمالها في كلام العرب، «وأضحى بذلك يشكّل مادة أساسيّة في بنية النّص المعجمي، يُضاف إلى شرح المداخل لإيضاح معانيها المختلفة ودلالاتها المتباينة»⁽²⁾، والتي لا يمكن الوصول إليها وإيضاحها إلّا من خلال وضع الكلمة في سياقاتها المختلفة.

فالمعجم من دون شاهد مجرد هيكل عظمي⁽³⁾، لا تتّضح ملامح مفرداته ودلالاتها ما لم تُربط بالسياق الذي وردت فيه، كما أنّ استخدام الشّاهد في المعجم له دور تعليمي يتمثّل في الإحاطة بأساليب اللّغة وتراكيبها واستعمالاتها في المواقف الكلاميّة المختلفة.

وكانت بداية اهتمام العرب بالشّواهد في معاجمهم منذ تأليف "الخليل بن أحمد" لكتاب (العين) في القرن الثاني للهجرة، حيث أورد فيه العديد من الشّواهد لإظهار المعنى، فاستشهد بالقرآن الكريم وبالحديث النبوي الشريف وبكلام العرب شعره ونثره، ثم اتّبع منهجه من جاء بعده من مؤلفي المعاجم ويظهر هذا الوعي المبكر عند المعجميّين العرب ريادتهم في هذا المجال، وأسبقيّة المعاجم العربيّة القديمة على نظيرتها من معاجم الغرب في توظيف الشّاهد ودوره في جلاء المعنى، فمعاجم

(1) - ينظر، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، ج1، ص10.

(2) - عبد الغني أبو العزم، الشّاهد في المعاجم العربيّة القديمة ودوره في بنية النّص المعجمي، مجلّة اللسانيات، ع:19-20، المغرب 1999، ص101.

(3) - ينظر، نفسه، ص109.

العربيين وخاصة المعاجم الفرنسيّة «لم تلتفت إلى أهمّيته المعجميّة والدعوة إلى اعتماده في المعجم إلّا في أواخر القرن السّابع عشر وبداية القرن الثّامن عشر الميلادي»⁽¹⁾، وكان هذا هو حال المعاجم الإنجليزيّة التي لم تعرف الشّواهد التوضيحيّة إلى غاية سنة 1755⁽²⁾، عندما استعملها "ص. جونسون" (Samuel Johnson) لأول مرّة في كتابه (معجم اللّغة الإنجليزيّة).

ولم يكن توظيف اللّغويين العرب للشّواهد في معاجمهم خالياً من النّظر والتّدقيق والتّساؤل حول مدى صحّتها وملاءمتها للاستشهاد، والحكم من خلالها على جودة المعجم، فأضحت بذلك دراسة الشّواهد ونقدها جزءاً من النّقد المعجمي العربي القديم، ومعياراً من المعايير التي توزن المعاجم بها وثقوّم.

وبالعودة إلى شواهد معجم (العين) باعتباره أوّل معجم عام للألفاظ، يظهر أنّ شواهده كانت محلّ دراسة ونقد، إذ انتقده "الزبيدي" بالاستشهاد بالمرذول من الشّعْر وشعر المولدين من أمثال "بشار بن برد" و"الكميت بن زيد الأسدي" الذي قال عنه "الأصمعي": «الكميت بن زيد ليس بحجّة لأنّه مولّد»⁽³⁾، وهذا ما دفع بالزبيدي إلى إسقاط الشّواهد الشّعريّة التي عابها عليه من معجمه.

وكانت شواهد (الصّحاح) محلّ دراسة وتصويب من طرف العديد من اللّغويين، حيث انتقد "ابن بري" في كتابه (التّنبيه والإيضاح عمّا وقع في كتاب الصّحاح) الشّواهد التي وضعها "الجوهري" من عدّة أوجه أهمّها:

- الخطأ في الرّواية الشّعريّة وذكر بعض الأبيات على غير وجهها الصّحيح.
- نسبة الشّاهد إلى غير صاحبه، فينبّه "ابن بري" على ذلك ونسب الشّاهد إلى قائله.

(1) - عبد الغني أبو العزم، الشّاهد في المعاجم العربيّة القديمة ودوره في بنية النّص المعجمي، ص 108.

(2) - ينظر، مليكة بن عطاء الله، الشّواهد في الدّرس اللّغوي العربي أهمّيّتها أنواعها ووظائفها، مجلّة الذاكرة، ع: 10، الجزائر يناير 2018، ص 273.

(3) - محمد بن عمران المرزباني: المؤشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء: تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، لبنان 1955، ص 227.

- عدم نسبة الشّواهد لأصحابها، فكان "ابن بري" يذكر أصحابها ويقوم بتكملتها وشرحها في كتابه مستعيناً بأقوال شيخه "ابن القطّاع" مثل قوله بأنّ "الجوهري" «ذكر في فصل (صعر) بيتاً شاهداً على صعر خده: إذا أماله تكبراً، وهو:

وكنا إذا الجبار صعر خده أقمنا له من درئه فنقوما

قال الشيخ*: البيت للمتلّمس، واسمه جرير بن عبد المسيح، يقول: إذا أمال متكبر خده أدلناه حتى يتقوم ميله»⁽¹⁾. فابن فارس يأتي بالشّاهد الذي ذكر في (الصّاح) غير منسوب إلى صاحبه ويذكر قائله بالاعتماد على قول شيخه "ابن القطّاع" ثمّ يُردفه بشرح معناه.

- كما قام "ابن بري" بشرح بعض الأمثال التي استشهد بها "الأزهري" وذكر سبب إيرادها من أجل توضيح المعنى.

وخلاصة القول أنّ "ابن بري" اتّبع في كتابه نفس ترتيب "الجوهري" في (الصّاح)، وكان في كلّ مادة يقف على شواهداها بالشرح وردّ الأقوال إلى أصحابها وتصحيح ما جانب فيه الأزهري الصّواب.

وكان "الصّغاني" كذلك ممن اهتمّ بشواهد (الصّاح) في كتابه (التكملة والذيل والصّلة)، فأشبعها دراسة وتصويماً، كما اطلع على معاجم سابقه ووقف على عيوب شواهداها وأنّ أصحابها «ربّما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ولفظ المثل على الحديث»⁽²⁾، وخطّوا بين قول الرّسول صلى الله عليه وسلّم وقول صحابته رضوان الله عليهم، فنسبوا بذلك الأقوال إلى غير أصحابها، هذا بالإضافة إلى ما في الشّواهد من تصحيف وتغيير عن وجهها الصّحيح.

*- يقصد "ابن بري" بقوله قال الشيخ: شيخه ابن القطّاع الصّقلي (ت515هـ).

(1)- عبد الله بن بري، التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصّاح، ج2، تح: عبد العليم الطحاوي، ط1، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، مصر 1982، 149.

(2)- رضي الدّين الصّغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ص2.

واستثمر "الصغاني" نتائج دراسته لمعاجم سابقه في معجمه (العباب)، فاستشهد فيه⁽¹⁾: بكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وبكلام رسوله الكريم الذي لا ينطق عن الهوى، فكلامه هو الحجة القاطعة والبيّنة الساطعة، وبأقوال صحابته الأخيار وتابعيهم الأحرار وبالفصيح من كلام العرب شعره ونثره، وبالمشهور من أمثال العرب والسائر على لسانهم.

ويُبين "الصغاني" منهجه في ذكر الشواهد الشعرية قائلاً: «هذا كتاب جمعت فيه ما تفرّق في كتب اللغة المشهورة والتّصانيف المعتبرة المذكورة... أتيا بالأشعار على الصّحة، غير مختلّة ولا مغيرة، ولا مُداخلة، معزّواً ما عزوت منها إلى قائله، غير مقلّد أحداً من أرباب التّصانيف وأصحاب التّأليف، لكن مراجعاً دواوينهم، مُعتاداً أصحّ الروايات، مختاراً أقوال المتقنين النّقات»⁽²⁾، ويثبت هذا المنهج أنّ "الصغاني" كان على اطلاع بما في شواهد المعاجم السابقة من خلل وقصور، فابتعد عن التقليد الأعمى وسلك طريق البحث والتّصويب.

وبلغ اهتمام اللّغويين بالشواهد التوضيحية إلى حدّ تأليف الكتب في ذلك، حيث ألف "الصفدي" (حلى النّواهد على ما في الصحاح من الشواهد)، وألف "السيوطي" (فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصّاح)، وهذا حرصاً منهم على العناية بشواهد المعاجم وتوضيحها وإصلاح خللها، لما لها من دور كبير في توضيح معنى الألفاظ.

ومع أن معيار الشّرح والشواهد يظلّ من أهمّ معايير النّقد المعجمي بالإضافة إلى معياري الجمع والترتيب، فإن النّقد لم يتوقف عند هذا الحدّ الذي يتناول أسس بناء المعجم، بل امتد كذلك إلى جوانب دقيقة تتعلّق بدقّة الألفاظ وسلامتها، فقد لاحظ العلماء أن بعض الكلمات داخل المعاجم طالها التصحيف والتحريف نتيجة تشابه الحروف وعدم دقّة النقل، كما ظهرت بعض الأخطاء

(1) - ينظر، رضي الدّين الصغاني، العباب الزاخر واللباب الفاخر، ص1.

(2) - نفسه، ص1-2.

الصرفيّة عند بعض المعجميين، ومن هذا المنطلق برزت معايير أخرى لدراسة المعاجم والحكم عليها من أبرزها معيار التصحيف والمعيار الصّرفي اللّذان يعالجان دقّة اللفظ وصحّة بنيته بما يضمن سلامة المادة المعجميّة.

4- معيار التصحيف:

يُعَدّ التصحيف آفة الكتب التراثيّة، وداءٌ أصاب جلّ المؤلّفات العربيّة القديمة التي كانت في أصلها مخطوطات، والتصحيف «هو أن يُقرأ الشّيء بخلاف ما أراد كاتبه وعلى غير ما أُصطلح عليه في تسميته»⁽¹⁾، ويحدث ذلك بسبب تغيّر شكل الكلمة إما من خلال الخطأ في نقط حروفها أو كتابة حركاتها، وبما أن الكتابة العربيّة لم تكن تضبط بالنقط والشكل فقد تسرّب التصحيف إلى متون الكتب، فعُيِّرَت الكثير من الألفاظ عن وجهها الصّحيح.

ولم تكن المعاجم العربيّة القديمة بمعزل عن هذا الداء، إذ ظهر التصحيف فيها جميعاً مع تفاوت في حجم المشكلة من معجم لآخر، وهذا ما أكّده "السيوطي" متسائلاً: «ومن ذا الذي سلّم من التّصحيف»⁽²⁾، في إشارة منه إلى أنّ التصحيف ظاهرة عامّة لم يسلم منها حتّى كبار اللّغويين العرب.

ويُعتبر معيار التصحيف من المعايير الدّقيقة التي اعتمدها العلماء في نقد المعاجم، لما يترتّب على الخطأ في ضبط الألفاظ من خلل في فهمها واضطراب في تحديد دلالتها، فما كان من العلماء إلّا أن عمدوا إلى كتب اللّغة يصلحون ما اعتراها من تصحيف مخافة انتشاره بين النّاس.

ومن أبرز اللّغويين الذين اهتمّوا بنقد التصحيف في المعاجم القديمة "الأزهري" عند محاولته تهذيب اللّغة، حيث وجد أنّ طلبه العلم في زمانه لا يدركون ما أعتري الكتب من تصحيف وتغيير

(1) حمزة بن الحسن الأصفهاني، التنبيه على حدوث التصحيف، تح: محمد أسعد طالس، ط2، دار صادر، بيروت 1992، ص26.

(2) جلال الدّين السيوطي، المزهري في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص68.

فيقول في ذلك: «ألفيت طُلّاب هذا الشّأن من أبناء زماننا لا يعرفون آفات الكتب المُصحّفة المدخوله ما عرفته، ولا يميّزون صحيحها من سقيمها كما ميّزته. وكان من النّصيحة التي التزمته توجّياً للمثوبة من الله أن أنصح عن لغة العرب ولسانها... وأن أهدّبها بجهدِي غاية التّهذيب»⁽¹⁾، فغاية "الأزهري" إذن هي إصلاح التصحيف الذي حدث في كتب اللّغة والتّنبية عليه، فبادر إلى تأليف (تهذيب اللّغة) مُبَيّنًا من خلاله مواطن التصحيف في معاجم سابقيه، ومُعْتِنًا بضبط كتابة الألفاظ التي جمعها فيه احترازًا من الوقوع في التصحيف.

من الكتب التي درسها "الأزهري" ووقف على تصحيفها كتاب (العين) الذي نفى نسبه للخليل وردّه لليث بن المظفر أحد تلاميذ "الفراهيدي"، فيقول عنه: «وقد قرأت كتاب (العين) غير مرّة... وعُنيْتُ بتتبّع ما صُحّفَ وغيّر منه، فأخرجته في مواقعه من الكتاب وأخبرت بوجه الصّحة فيه»⁽²⁾ فالأزهري عكف على كتاب (العين) يدرسه، مُبَيّنًا مواطن تصحيفه ودالاً على الصّواب، وهي خدمة جليلة أسداها للّغة العربيّة إذ أوقف انتقال الألفاظ المصحّفة إلى المعاجم اللاحقة التي نهلت من كتاب (العين).

جاء في (تهذيب اللّغة) في مادة (خ ص ف) «قال الليث: الإحصاف: سُرعَة العَدْو... قُلْتُ: صَحّفَ الليث فيما قال، والصّواب: أَحصَفَ بالحاء إحصافًا إذا أسرع في عَدْوِهِ. قاله الأصمعيّ وغيره»⁽³⁾، فكلمة الإحصاف مسّها التصحيف في كتاب (العين) بتغيير الحاء فيها خاء وهذا ما أشار إليه "الأزهري" وصحّحه بالاستناد إلى كلام الأصمعي وغيره ممن ثبتت فصاحته.

وتتبّع "الأزهري" كذلك الكتب التي أُلّفَت في تكلمة كتاب (العين)، وخصّ بالذّكر منها كتاب (التكلمة) للبشتيّ، فأشار إلى كثرة تصحيفه وتحريفه ومثال ذلك قوله: «قال البشتيّ: في باب (العين

(1) - الأزهري، تهذيب اللّغة، ج1، ص7.

(2) - نفسه، ج1، ص25.

(3) - نفسه، ج7، ص69.

والهاء والجيم): العَوْجَج الحَيَّة، قلت: وهذا تصحيف دالٌّ على أنّ صاحبه أخذ عربيَّته من كتب سقيمة ونسخ غير مضبوطة ولا صحيحة وأنّه... يُقال له العومج بالميم»⁽¹⁾، ويدلّ هذا النّقد على وعي مبكر بأهميّة سلامة المصدر في العمل المعجمي، إذ لم يكن الخطأ حسب "الأزهري" مجرد زلّة عارضة وإنّما دلالة على فساد المصادر اللّغويّة التي اعتمد عليها "البشتي" في تكملته لكتاب (العين).

وتناول "الأزهري" كذلك كتاب (الجمهرة) لابن دريد بالدراسة والتّدقيق، مُنكرًا عليه الكثير من الألفاظ التي لم يتبيّن صحّتها من خطئها، فأعرض عنها ولم يدخلها معجمه داعياً أهل النظر من العارفين بأسرار العربيّة بالبحث عنها «فإن صَحَّت لبعض الأئمّة اعتُمِدَت، وإن لم توجد لغيره وُقِفَت»⁽²⁾، ويشير "الأزهري" هنا إلى عدم الحكم بالتصحيف إلّا بعد التّبيّن والبحث في المصادر اللّغويّة المتعدّدة، فالألفاظ المشكوك في سلامتها تبقى رهينة البحث والتحريّ فإن وُجد لها استعمال عند علماء اللّغة أشير إلى سلامتها وصحّتها، أمّا إذا وجدت عند المؤلّف فقط فالأولى تركها وعدم اعتمادها.

ويُعَدّ نقد "الأزهري" للتصحيف في كتب سابقيه مظهرًا واضحًا من مظاهر اهتمام اللّغويين العرب بمراجعة معاجم سابقهم وتدقيقها لغويًا، ويقوم منهجه في تصويب التصحيف على:

- دراسة المعاجم وفحص ألفاظها مع التّنبيه على مواطن التصحيف فيها.
- العمل على تصحيح الخطأ بالاعتماد على المقابلة بين أقوال اللّغويين.
- الدّعوة إلى اعتماد السّماع من العرب في تأليف المعاجم، فإن فُقد كان الاعتماد على الصّحف المضبوطة التي يُؤتمن فيها وجود التصحيف.

(1) - الأزهري، ج 1، ص 32.

(2) - نفسه، ج 1، ص 27.

- وضع قاعدة في التعامل مع الألفاظ المشكوك في صحتها تقوم على العودة إلى أئمة اللغة، فما صحّ عنهم من الألفاظ اعتُمد وما لم يُسند إليهم أُبعد ونُبّه على تصحيحه، وهو الطريق الذي سلكه اللّغويون بعد ذلك في نقد التصحيف.

وكخطوة لحلّ مشكل تصحيف الألفاظ وقراءتها على غير وجهها الصّحيح، اتّبع بعض أصحاب المعاجم طرقاً في حماية معاجمهم من التصحيف، حيث قام "أبو علي القالي" صاحب (البارع في اللغة) لأول مرّة في تاريخ المعاجم العربيّة⁽¹⁾ بضبط الألفاظ التي خاف عليها اللّبس بالعبارة، وذلك من خلال إرداف الكلمة بتعليق يُبيّن فيه نقط حروفها أو حركاتها الصّحيحة يقول مثلاً: «الوهج بفتح الواو والهاء حرّ النار أو الشّمس من بعيد، يقال وهجت توهج بكسر الهاء في الماضي وفتحها في المستقبل»⁽²⁾، وهذا الوصف له دور مهم في صيانة الألفاظ من الخطأ في القراءة والنّطق.

وخلاصة القول إنّ معيار التّصحيف مثل أداة نقدية فعّالة في يد اللّغويين، أسهمت في تنقية المادّة المعجميّة من شوائب التّحريف، وردّ الألفاظ إلى أصولها الصّحيحة عن طريق المقابلة بين الرّوايات واستحضار سنن العرب في كلامها، مع وضع آليات لضبط اللّغة تُبعد التّصحيف عن الألفاظ، غير أنّ سلامة اللفظ من التّصحيف لا تكفي وحدها للحكم بصحّته، إذ يبقى خاضعاً لمعايير أخرى تعنى ببنية وسلامته الاشتقاقية، ومن هنا يبرز المعيار الصّرفي بوصفه مكّلاً لهذا الجهد يختبر الألفاظ في ضوء أوزان العربيّة وقواعدها، ويميّز بين ما يوافق نظامها وما يخرج عنه.

5- المعيار الصرفي:

إذا كان معيار التّصحيف يُعنى بتقويم رسم الحروف ودفع الخطأ النّاشئ عن التّحريف، فإنّ المعيار الصّرفي يتّجه لما هو أعمق من ذلك، إذ ينظر في بنية الكلمة وصيغتها ومدى موافقتها

(1)- ينظر: حسين نصّار، ج1، ص253.

(2)- أبو علي القالي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، ط1، دار الحضارة العربيّة، بيروت 1975، ص96.

لأبنية العربيّة وقوانين الاشتقاق فيها، ومن ثمّ غدا هذا المعيار أداة مهمة في نقد المادّة المعجميّة يُحتكم إليه في الحكم على جودة المعجم، وتصحيح الألفاظ وتمييز صحيحها من سقيمها.

ولقد اهتمّ اللّغويون قديماً بالجانب الصرفي للألفاظ ومدى موافقتها لكلام العرب، فكل لفظ خرج عن القواعد أو لم يوجد له نظير في الاستعمال العربي الموثوق كان موضع نظر ونقد خاصّة إذا وُجد هذا اللفظ داخل متون المعاجم التي تعدّ مرجع النّاس في تعلّم لغتهم.

وممّا جاء في نقد الأخطاء الصرفيّة وتصويبها ما أورده "الزبيدي" في استدراكه على (العين) حيث أنكر على "الخليل" إيراده لفعل على وزن (أفونعل) في قوله: «أخونصل الطائر إذا ثنى عنقه. وأخرج حوصلته. قال الزبيدي... أخونصل مُنكَرَة ولا أعلم شيئاً على مثال افونعل من الأفعال»⁽¹⁾ فسبب ردّ "الزبيدي" لهذه الصيغة الصرفيّة هو مخالفتها لميزان العربيّة والشّائع من كلام العرب.

كما ردّ حكمه القاضي بعدم وجود نون أصلية في صدر الكلمة قائلاً: «قد جاءت كثيراً في صدر الكلمة نحو: نهشل، ونهسر، ونعنع»⁽²⁾، وهي أفعال على وزن فَعَلَل لم يذكرها صاحب (العين) في معجمه، فاستدركها عليه "الزبيدي".

ولم يسلم كتاب (جمهرة اللغة) لابن دريد من النّقد بسبب احتوائه على عديد الأخطاء الصّرفيّة حتّى قال فيه "ابن جني": «أمّا كتاب الجمهرة ففيه أيضاً من اضطراب التّصنيف وفساد التّصريف ما أعذر واضعه لبعده عن معرفة هذا الأمر»⁽³⁾، ويظهر من قول "ابن جني" أنّ الإحاطة بعلم الصّرف شرط أساسي في تأليف المعاجم اللّغوية، كما أن دراسة المعاجم وإصلاح هفواتها يُعدّ خطوة ضروريّة من أجل الرّقي بها.

(1) - جلال الدين السيوطي، ج 1، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ص 87.

(2) - نفسه، ص 82.

(3) - أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، ج 3، تح: محمد علي النّجار، ط 4، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، القاهرة، ص 291.

وهذا ما دفع بالمعجميين إلى توظيف معرفتهم بالنحو والصّرف ومختلف علوم العربيّة لخدمة معاجم سابقهم، وتألّف معاجم منقّحة من الأخطاء، فجاء كتاب (الصّاح) للجوهري مليئاً بالأحكام الصرفية والنّحويّة حتى وصف بأنّه أنحى النّحويين⁽¹⁾، لما احتواه كتابه من تفسيرات نحوية وصرفيّة وتصويبات لسابقه، وكذلك فعل "ابن سيده" في (المحكم).

وبقي هذا النهج في النّقد والتصويب مُتّبعا إلى غاية العصر الحديث، إذ لم يدّخر علماء العرب أدنى جهد في توظيف علمهم لخدمة المعجم العربي، وتنقيته من الأخطاء باختلاف أنواعها، والعمل الدؤوب على تطويره والنّهوض به خدمة للسان العربيّ.

(1) - حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ج2، ص392.

خاتمة

أفضت بنا هذه الدراسة التي سلطنا من خلالها الضوء على النّقد المعجمي العربي القديم، ومختلف المعايير التي احتكم إليها قدماء العرب في نقد المعاجم إلى جملة من النتائج نوجزها في الآتي:

(1) يُعتبر النّقد المعجمي أحد أهمّ فروع البحث المعجمي ووسيلة فعّالة من وسائل زيادة الوعي بالمعاجم والعمل على تطويرها، وهو عملية نقدية مُوجّهة للمعاجم دون غيرها من المؤلفات، إذ يهتمّ بدراستها وإبراز محاسنها، وكذلك الوقوف على نقائصها وهفواتها والسّعي لاستدراكها وإيجاد الحلول المناسبة لها، فيساهم بذلك في توعية المؤلّفين بنقائص وعيوب المعاجم السابقة ممّا يتيح لهم تقاديها والعمل على تطويرها فيما يُستجدّ من معاجم.

(2) ظهر النّقد المعجمي عند العرب مع البدايات الأولى لتأليف المعاجم العربيّة واستمرّ مرافقا لها حيث قام النّقاد بدراسة المعجم العربي القديم من جميع جوانبه قصد تقييمه وسدّ خلله، سواء من ناحية الجمع وقصوره، أو من ناحية التّرتيب واضطرابه، أو من ناحية الشّرح وإبهامه، وغيرها من المعايير الأخرى التي نظر من خلالها قدماء العرب إلى المعجم العربي طوال مسيرة نشأته وتطوّره كما أنّ مؤلّفي المعاجم القديمة لم يعمّدوا إلى التّصنيف إلّا بعد الاطّلاع على هفوات سابقيهم ونقدها.

(3) ما يميّز التّأليف المعجمي العربي قديماً هو ذلك الابتكار والتجديد والتعدّد في طرق وضع المعاجم إذ لم يسر علماء العربيّة على منهج واحد في ترتيب معاجمهم، بل تعدّدت طرائق ترتيبها حتّى كادت أن تستوفي جميع الاحتمالات الممكنة، وهذا التميّز ما كان ليكون لولا نقد المعجميين لمناهج الترتيب قبلهم، ومحاولتهم الدّؤوبة لوضع مناهج جديدة تيسّر البحث في المعجم.

(4) رافق النّقد نشأة المعجم العربي منذ بدايته الأولى، إذ كثيراً ما أشار العلماء إلى هفوات المعاجم السابقة، غير أنّ هذا النّشاط النّقدي لم يقتصر على ذكر ملاحظات عابرة بل تجلّى في صورة واضحة

من خلال تأليف معاجم جديدة تحمل عناوين لها دلالات نقدية تكشف عن وعي أصحابها بممكن الداء في مؤلفات سابقهم، بالإضافة إلى ما يورده المعجمي في مقدمة كتابه ومتمته من نقد لمؤلفات السابقين، وظهر هذا النقد بصورة أوضح كذلك من خلال جملة من الكتب النقدية التي ألفت في نقد المعاجم وتصويبها.

5 تميّز النقد المعجمي العربي القديم بظواهر عديدة تؤكد قيامه على أسس علمية متينة، إذ لم يكن مجرد رصد للأخطاء أو تتبع للزلات، بل كان ممارسة علمية واعية تقوم على الموضوعية في التقييم بعيدا عن التعصب والأحكام الذاتية، كما اتسم هذا النقد بحسن التأدب ومراعاة مكانة العلماء السابقين فجمع بذلك بين الإقرار بفضلهم والتنبيه على ما وقع في أعمالهم من نقص، في إطار من الاتزان العلمي الذي يجعل من النقد وسيلة للإصلاح والتكميل لا للهدم والتجريح.

6 اعتمد النقاد العرب قديما في تعاملهم مع المعاجم على جملة من المعايير التي مكنتهم من دراستها وتقويمها تقويما علميا دقيقا، ومن أبرز هذه المعايير معيار الجمع الذي يُعنى بمدى استيعاب المعجم لمفردات اللغة، ومعيار الترتيب المتعلق بحسن تنظيم مواد المعجم وتيسير الوصول إليها، ومعيار الشرح الذي يهتم بوضوح التعريف ودقته، ومعيار التصحيف القائم على تتبع الأخطاء وضبط الألفاظ دفعا للبس، فضلا عن المعيار الصرفي الذي يعنى بسلامة الأبنية وموافقتها لقوانين العربية، وينم هذا عن إلمام اللغويين العرب بضوابط الصناعة المعجمية، ومحاولتهم الدؤوبة للارتقاء بها في ضوء معايير تُحدّد ما ينبغي أن يكون عليه المعجم العربي.

7 فحص النقاد المعاجم العربية القديمة في ضوء معيار الجمع، ووقفوا على الخلل الموجود فيها سواء من ناحية نقص الجمع وعدم استيعاب المعجم لجميع مفردات اللغة أو من ناحية زيادة الجمع وإدخال ما ليس من كلام العرب إلى المعجم، وهو ما أفضى إلى نشوء حركة استدراك سعى فيها

اللاحقون إلى استكمال جمع ما فات سابقهم، ممّا أدّى إلى تطوّر المعاجم العربيّة وبلوغها قدراً أوفى من الشّمول والدّقة.

(8) كما نظر النّقاد إلى المعاجم وفق معيار الترتيب، وصدرت عنهم ملاحظات نقدية ساعدت في تقويم طرائق الترتيب، ومراجعة مناهج السّابقين لتجاوز ما اعتراها من قصور، والوصول إلى تأليف معجم مرّتب بطريقة مناسبة تُيسّر البحث فيه، وتتجلّى أهميّة استخدام النّقاد لهذا المعيار في ظهور العديد من المناهج عند العرب، بحيث لا تُعرف أمة من الأمم قد تفنّنت في ترتيب معاجمها وتعدّد طرق وضعها كما فعل العرب، وهذا كلّ من أجل تيسير البحث في المعجم.

(9) أمّا بالنسبة لمعيار الشّرح فإنّ اللّغويين العرب لم يتركوا طرائق تفسير الألفاظ في معاجم سابقهم تمرّ دون تمحيص وتقويم، فنظروا في الشّرح ودقّته ومدى دعمه بالشّواهد المناسبة، وحاولوا جاهدين إصلاح ما يكتنف شرح بعض المفردات من قصور أو غموض، وكان لهذا أثر واضح في تحسين جودة الشّرح وتطوير أساليبه، وجعل المعاجم أكثر قدرة على أداء وظيفتها في تفسير اللّغة وتقريب معانيها إلى المستخدمين.

(10) لم يتوقّف النّقد المعجمي العربي القديم عند الحدّ الذي يتناول أسس بناء المعجم، بل امتد إلى جوانب دقيقة تتعلّق بصحّة الألفاظ وسلامتها، فقد لاحظ العلماء أن بعض الكلمات داخل المعاجم طالها التصحيف والتّحريف نتيجة تشابه الحروف وعدم دقّة النّقل، كما ظهرت بعض الأخطاء الصرفيّة في بعض المعاجم، ومن هذا المنطلق برزت معايير أخرى لدراسة المعاجم والحكم عليها من أبرزها معيار النّصحيف والمعيار الصّرفي اللّذان يعالجان دقّة اللفظ وصحّة بنيته بما يضمن سلامة المادة المعجميّة.

وفي ختام هذه الدراسة يتبيّن أنّ النّقد المعجمي العربي القديم هو ذلك النّقد الذي وجّهه علماء العرب قديماً لمعاجم سابقهم، والذي لم يكن مجرد ملاحظات متناثرة، بل مثّل جهداً علمياً واعياً قام

على معايير دقيقة، أسهمت في تقويم المعاجم وتوجيه مسار تأليفها، فكان بذلك قوّة دافعة نحو التّجديد مسّت جميع جوانب المعجم العربي وأسهمت في تطويره، وقد عكس هذا النّقد وعيا عميقا بطبيعة العمل المعجمي وأصوله، كما أبرز مقدار اهتمام العلماء باللّغة العربيّة وحرصهم الشّديد على خدمتها وصونها.

وعلى الرّغم من الأهميّة البالغة لموضوع النّقد المعجمي في فهم تطوّر المعاجم العربيّة وتقويم مناهجها، إلا أنّه ما يزال -في حدود ما اطلّعنا عليه- بحاجة إلى مزيد من البحث والدّراسة، ومنه ندعو الباحثين إلى تضافر الجهود والعمل على إنجاز المزيد من الدّراسات في هذا المجال، خدمة للمعجم العربي خزّان مفردات اللّغة وحاميتها من الضّياع.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم: رواية حفص عن عاصم.

قائمة المصادر والمراجع:

المعاجم:

- 1- أبو علي القالي، البارع في اللغة، تح: هاشم الطعان، ط1، دار الحضارة العربيّة، بيروت 1975.
- 2- أحمد بن فارس: - مجمل اللغة، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، مؤسسة الرسالة، بيروت 1997.
- مقاييس اللغة، تح: عبد السلام هارون، ط2، دار الجيل، بيروت 1972.
- 3- أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج2، ط1، عالم الكتب، القاهرة 2008.
- 4- إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين، بيروت 1987.
- 5- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، لبنان 1980.
- 6- جمال الدين بن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر، بيروت 1413هـ.
- 7- رضي الدين الصغاني: - العباب الزاخر واللباب الفاخر، تح: قير محمد حسن، ط1، مطبعة المجمع العلمي العراقي، العراق 1978.
- التكملة والذيل والصّلة، تح: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب، القاهرة 1979.

8- مجد الدين الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح: محمد نعيم العرقسوسي، ط8، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، لبنان 2005.

9- مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الوسيط، ط2، دار الفكر، بيروت 1972.

10- مجمع اللغة العربية القاهرة، المعجم الفلسفي، المطابع الأميرية، القاهرة 1983.

11- محمد بن أحمد الأزهرى، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت 2001.

12- محمد بن دريد، جمهرة اللغة، تح: رمزي منير بعلبكي، ط1، دار العلم للملايين، بيروت 1987.

13- محمد بن الحسين الإشبيلي، مختصر العين، تح: علال الفاسي ومحمد بن تاويرت الطنجي، مكتبة الوحدة العربية، الدار البيضاء، المغرب.

14- محمد بن عمران المرزباني، المؤشّح في مآخذ العلماء على الشعراء: تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان 1955.

15- مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 2001.

الكتب العربية:

16- ابن النديم، الفهرست، تح: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة، بيروت 1997.

17- أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

- 18- أبو عيسى محمد الترمذي، الجامع الصحيح، تح: أحمد محمد شاكر، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر 1978.
- 19- أحمد الشايب، أصول النقد الأدبي، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة 1994.
- 20- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة 2012.
- 21- أحمد بن فارس الشَّدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطينية 1434هـ.
- 22- أحمد مختار عمر - البحث اللغوي عند العرب، ط8، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
- صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة 1998.
- 23- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1984.
- 24- جمال الدين القفطي، إنباه الرّواة على أنباه النحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة 1986.
- 25- حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوّره، ط4، دار مصر للطباعة، القاهرة.
- 26- حلمي خليل، مقدّمة لدراسة التراث العربي، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1998.
- 27- حمزة بن الحسن الأصفهاني، التّنبيه على حدوث التصحيف، تح: محمد أسعد طالس، ط2، دار صادر، بيروت 1992.
- 28- خليل بن أيبك الصفدي، نفوذ السّهم فيما وقع للجوهري من الوهم، تح: محمد عايش، دار البشائر الإسلامية، بيروت 2006.

- 29- سعدي ضناوي، المعجم المفصل في المعرّب والدّخيل دار الكتب العلميّة، بيروت.
- 30- عبد الله بن بري، التّتبّيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، تح: عبد العليم الطحاوي، ط1، الهيئة المصريّة العامة للكتاب، مصر 1982.
- 31- مجد الدين بن الأثير، النّهاية في غريب الحديث والأثر، تح: طاهر أحمد الزّاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلميّة، بيروت 1979.
- 32- محمد بن أحمد القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصريّة، القاهرة، 1964.
- 33- محمد بن إدريس الشّافعي، الرّسالة، تح: أحمد محمد شاكر، ط1، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر 1938.
- 34- محمد بن عمران المرزباني، المؤشّح في مآخذ العلماء على الشعراء: تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلميّة، لبنان 1955.
- 35- محمّد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تح: بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1996.
- 36- محمد بن يزيد المبرد، الكامل في اللّغة والأدب، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3، دار الفكر العربي، القاهرة 1997.
- 37- محمد حسن حسن جبل، الاستدراك على المعاجم العربيّة، دار الفكر العربي، القاهرة 1986.
- 38- محمد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي إشكالات ومقاربات، ط1، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة، تونس 1991.

39- محمود بن أحمد الزنجاني، تهذيب الصحاح، تح: عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار، دار المعارف، مصر.

40- يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربيّة، ط1، دار الجيل، بيروت 1991.

الكتب المترجمة:

41- ر.ر.ك. هارتمان Reinhard Rudolf Karl Hartman، المعاجم عبر الثقافات دراسات في

المعجميّة، تر: محمد حلمي هليل، ط1، مؤسسة الكويت للبحث العلمي، الكويت 2004.

42- رينهارت بيتر آن دُوزي Reinhart Pieter Anne Dozy، تكملة المعاجم العربيّة، تر: محمد

سليم النعيمي، دار الرّشيد للنشر، العراق 1980.

الأطروحات والرّسائل الجامعيّة:

43- فضيلة دقناتي، أسس بناء المعجم العربي الحديث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2020.

44- عبد الرزاق بن فراج، تداخل الأصول اللّغويّة وأثره في بناء المعجم، ط1، الجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة، المملكة العربيّة السّعوديّة 2002.

المقالات والمجلّات العلميّة:

45- أحمد حسن الحسن وحليمة صالح أبو العسل، أبو خيرة الأعرابي حياته ومأثوره اللّغوي، مجلة

علوم اللّغة وآدابها جامعة أم القرى، ع:28، مكة 2021.

46- إمكواز عويشة، نشأة المعجم العربي الحديث ومراحل تطوّره، مجلّة التعليميّة، ع:1، الجزائر

2023.

- 47- عبد الغني أبو العزم، الشّاهد في المعاجم العربيّة القديمة ودوره في بنية النّص المعجمي،
مجلة اللّسانيات، ع:19-20، المغرب 1999.
- 48- فاطمة بن شعشوع، مقدمات المعاجم التراثية دراسة مقارنة بين لسان العرب والقاموس
المحيط، مجلة اللّسانيات التطبيقية، ع1، الجزائر 2025.
- 49- محمود عبد الله جفال، منهج أحمد بن فارس في النّقد اللّغوي، مجلة مجمع اللغة العربيّة،
دمشق 2003.
- 50- مريم منصوري، النّقد في مقدمات المعاجم العربيّة القديمة، مجلة الصوتيات، ع:1، الجزائر
أفريل 2024.
- 51- مليكة بن عطاء الله، الشّواهد في الدّرس اللّغوي العربي أهمّيّتها أنواعها ووظائفها، مجلة
الذاكرة، ع:10، الجزائر يناير 2018.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات:

01.....مقدّمة

الفصل الأول: تأليف المعاجم ونقدّها عند قدماء العرب

05.....1- نشأة المعجم العربي

07.....1-1- دوافع تأليف المعاجم عند العرب

09.....1-2- مراحل نشأة المعجم العربي وتطوّره

10.....1-2-1- الإرهاصات الأولى لاهتمام العرب بشرح الألفاظ

13.....1-2-2- جمع اللّغة وتمهيد الطّريق لظهور المعاجم

15.....1-2-3- أنواع المدارس المعجميّة العربيّة

18.....2- تعريف النّقد المعجمي

19.....1-2- تعريف المعجم

20.....2-2- تعريف النّقد

21.....3-2- تعريف النّقد المعجمي

22.....4-2- تعريف المعيار

23.....3- النّقد المعجمي العربي القديم

23.....1-3- تجليات النقد المعجمي القديم

23.....1-3-1- عناوين المعاجم التراثيّة ودلالاتها النّقدية

26.....1-3-2- النّقد المعجمي في مقدّمات المعاجم ومتونها

27.....1-3-3- التّأليف في نقد المعاجم العربيّة ودراستها

4-	مظاهر في تأليف المعاجم العربية ونقدها.....	30
4-1-	مراعاة العلماء للظروف المحيطة بهم عند تأليف المعاجم.....	30
4-2-	أسبقية النقد على تأليف المعاجم.....	31
4-3-	الموضوعية والتأدب في النقد.....	32
الفصل الثاني: معايير النقد المعجمي العربي القديم		
1-	معيار الجمع والشمول.....	36
1-1-	نقد نقص الجمع في المعجم.....	38
1-2-	نقد زيادة الجمع وإدخال ما ليس من كلام العرب إلى المعاجم.....	42
1-3-	أسباب خلل الجمع عند القدماء.....	45
2-	معيار الترتيب.....	47
2-1-	نقد ترتيب المعاجم القديمة.....	48
3-	معيار الشرح.....	53
3-1-	نقد الشرح في المعاجم القديمة.....	54
3-2-	نقد الشواهد.....	59
4-	معيار التصحيف.....	63
5-	المعيار الصرفي.....	67
	خاتمة.....	69
	قائمة المصادر والمراجع.....	74
	فهرس الموضوعات.....	81